تنمية الصادرات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة 2001-2014

أ.م.د. علي سيف كليب - ابتسام عبدالكريم عواض
أستاذ الاقتصاد المشارك
جامعة صنعاء

الملخـــــص

يتناول البحث أهمية الصادرات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار الاقتصادي، كما يناقش تطور الاستثمار والادخار في الجمهورية اليمنية بشقيهما العام والخاص، بالإضافة إلى تقدير الفجوات الثلاث المقيدة للاستثمار والنمو في اليمن والمتمثلة بفجوة الادخار وفجوة التجارة (النقد الأجنبي) والفجوة المالية، وذلك باستخدام نموذج الفجوات الثلاث. وأخيراً يتناول البحث أهم الصادرات المنظورة (الصادرات الزراعية والسمكية وصادرات النفط والغاز) وغير المنظورة (متحصلات السياحة وتحويلات المغتربين)، والمشاكل التي تحد من قدرتها على زيادة تدفقات النقد الأجنبي ووسائل تنميتها. وقد توصل البحث إلى أن للصادرات دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دورها في زيادة تدفقات النقد الأجنبي اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية. وقد أظهر البحث أن فجوة الادخار كانت الفجوة الحاكمة خلال عامي 2002 و2003، وأن الفجوات الثلاث حققت فائضاً خلال الأعوام 2001 و2004 و2005 بينما كانت فجوة التجارة (النقد الأجنبي) هي الفجوة الحاكمة والمقيدة للاستثمار والنمو خلال الفترة 2006-2014، مما يعني أن تدفقات النقد الأجنبي كانت القيد الحاكم على الاستثمار في الجمهورية اليمنية، مما يستوجب الاهتمام بتنمية مصادر النقد الأجنبي في اليمن حتى تتمكن البلاد من الانطلاق في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أورد البحث بعض الوسائل والأساليب اللازمة لتنمية الصادرات المنظورة وغير المنظورة لتتمكن من زيادة متحصلات النقد الأجنبي في الجمهورية اليمنية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، التنمية الاقتصادية، الاستثمار، الادخار، فجوة الادخار، فجوة التجارة، الفجوة المالية، الصادرات المنظورة، الصادرات غير المنظورة.

Export Promotion and Its Role in Economic Development in the Republic of Yemen During (2001 – 2014)

Dr. Ali Saif Kolaib
Associate Professor
Sana'a University

Ms. Ebtesam A. Awadh

Abstract

The study dealt with the importance of exports and their role in achieving economic development and in supporting economic stability. The study also discussed the development of investment and savings in the Republic of Yemen, in addition to using the three gaps model to estimate the three gaps that restrict investment and growth represented by the savings gap, trade gap (foreign exchange) and the financial gap. The study addressed the most important tangible exports (agricultural and fisheries exports, oil and gas exports), intangible exports (tourism receipts and expatriate remittances), and the problems that limit its ability to increase foreign exchange flows, and means of its development, using the descriptive and analytical approach in the study.

The study concluded that exports have an important role in economic development, through increasing foreign exchange flows needed to finance investment projects. The study also concluded that the savings gap was the ruling gap during the years 2002 and 2003, while the three gaps achieved a surplus during the years 2001, 2004, 2005, and the trade (foreign exchange) gap was the ruling and restricting gap for investment and growth during the period 2006-2014, which means that foreign exchange flows were the ruling restriction on investment in the Republic of Yemen. Hence, it is necessary to pay attention to the development of foreign exchange sources so that the country could achieve its economic and social development. The study also mentioned some of the necessary means and methods in developing tangible and intangible exports, in order to enable them to increase foreign exchange receipts in the Republic of Yemen .

Keywords: exports, economic development, investment, savings, savings gap, trade gap, financial gap, tangible exports, intangible exports.

المقدمة

حازت مواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ كما أنها مازالت تحظى بمزيد من الاهتمام وبصفة خاصة في الدول النامية حيث تتطلب عملية التنمية – ابتداءً - إقامة الهياكل الأساسية وبناء القواعد الإنتاجية ومن ثم نقل التكنولوجيا الملائمة وتطويرها وتعليم وتأهيل الكادر البشري وغيرها من المتطلبات التي تحتاج إلى موارد محلية لتمويلها. ونظراً لشح المدخرات المحلية في الدول النامية، ظهرت الحاجة إلى النقد الأجنبي الذي يقوم بدور رئيس في تحقيق استقرار سوق الصرف من خلال تعزيز احتياطيات الدولة منه، إلى جانب دوره في تمويل التنمية وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي، الأمر الذي يسهم في تحسين معدلات النمو وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي. لذلك، تظهر أهمية زيادة تدفقات النقد الأجنبي عن طريق مصادر لا تمثل عبئاً مستقبلياً على الدولة ولا تهدد وتقوض ما تحقق من تنمية؛ وذلك من خلال مصادر ذاتية كالصادرات والتي يمكن عن طريقها زيادة تدفقات النقد الأجنبي اللازمة لتمويل وتحقيق تنمية مستدامة.

لقد واجهت خطط التنمية في اليمن عقبة التمويل بشقيه المحلي والخارجي، وذلك لانخفاض حجم المدخرات الخاصة والعامة اللازمة لتمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى انخفاض حجم التمويل الخارجي. وقد كان لتقلبات حصيلة النقد الأجنبي - نتيجة اعتماد اليمن في صادراتها على النفط والغاز الطبيعي - الأثر البالغ على الاستثمار والاستقرار الاقتصادي للبلاد، وهو ما يستلزم تنويع الصادرات لتفادي مخاطر الصدمات الاقتصادية العالمية التي تنشأ عن تقلب مستويات الطلب على صادرات السلع الأولية كالنفط والغاز.

ولا شك أن اليمن لديها العديد من الموارد الاقتصادية المتنوعة كالزراعة والثروة السمكية والنفط والغاز والسياحة إضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج)، هذه الموارد قادرة على زيادة تدفقات النقد الأجنبي إذا ما تم الاهتمام الكافي بها عند إعداد الخطط التنموية بالتوازي مع الاستثمارات الموجهة إلى قطاع البنية الأساسية، وبما يمكنها من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. لذا، لا بد أن يحتل موضوع تنمية الصادرات غير النفطية أهمية كبيرة من أجل زيادة تدفقات النقد الأجنبي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكسر الحلقة المفرغة للفقر والبطالة؛ إذ أن تدفقات النقد الأجنبي من مصادر مختلفة لا تسهم فقط في تمويل الانفاق الاستهلاكي، وإنما إحداث تراكم رأسمالي بمعدلات متزايدة في ظل برامج وخطط تنموية هادفة

ومستدامة. ولتحقيق ذلك لابد من دراسة مكامن القوة ونقاط الضعف، وهو ما يسعى إليه هذا البحث الذي يهتم بإبراز دور الصادرات في توفير موارد النقد الأجنبي اللازمة ووسائل تنميتها لسد الفجوات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني (فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي إضافة إلى فجوة المالية العامة) ومن ثم تعزيز دور الاستثمار المحقق لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

مشكلة البحث:

اعتمدت كثير من الدول على إستراتيجية تنمية الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تفاوتت النتائج المتحققة من هذه الإستراتيجية بين نجاح وفشل. وفي الحالة اليمنية، ورغم امتلاك اليمن العديد من المقومات التي تمكنها من تنمية وتطوير منتجاتها واستغلال المتاح من الموارد لزيادة حصيلة صادرات السلع والخدمات لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي، إلا أن الواقع يشير إلى تدني هذه الحصيلة نتيجة تدني كمية الصادرات وعدم تنوعها. والسؤال الذي يبرز أمامنا هو: ماهي العلاقة بين تنمية الصادرات والتنمية الاقتصادية؟

ومن هذا التساؤل تتفرع التساؤلات الآتية:

1. لماذا الاهتمام بتنمية الصادرات في اليمن؟
2. هل بإمكان اليمن زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي دون اللجوء إلى المصادر الخارجية (المنح والقروض)، أي باستغلال وتنمية مواردها الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

1. تسهم الصادرات بتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تدفقات النقد الأجنبي اللازمة لتمويل عملية التنمية.
2. يعاني اليمن من فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي (الموارد الأجنبية).
3. فجوة النقد الأجنبي هي الفجوة المقيدة للاستثمار والنمو في اليمن.
4. تنمية الصادرات سوف يسهم في سد فجوة النقد الأجنبي والاستغناء عن المنح والقروض.
5. تمتلك اليمن موارد اقتصادية تقليدية متنوعة يمكن من خلالها زيادة تدفقات النقد الأجنبي.
6. تعد الصادرات غير التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي من أهم مصادر النقد الأجنبي في اليمن.

7. يمكن زيادة متحصلات النقد الأجنبي من خلال الصادرات غير المنظورة كمتحصلات السياحة وتحويلات العاملين.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. توضيح أهمية الصادرات في عملية التنمية ودعم الاستقرار الاقتصادي.
2. مناقشة تطوير الاستثمار والادخار في اليمن وتقدير فجوة الادخار وفجوة التجارة الخارجية والفجوة المالية.
3. توضيح إمكانية تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي في اليمن متمثلة في الصادرات المنظورة وغير المنظورة.

أهمية البحث:

تعتبر حصيلة النقد الأجنبي أحد العوامل الأساسية لتمويل الاستثمارات، وبالتالي تحقيق معدل نمو اقتصادي ومستوى معيشي أفضل. لذلك، دعت الحاجة إلى تنمية هذا المورد (النقد الأجنبي) من خلال زيادة الصادرات وتنميتها. وتزخر اليمن بموارد اقتصادية متنوعة قادرة على زيادة متحصلات النقد الأجنبي، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي واتباع طرق وأساليب لتنميتها واستغلالها الاستغلال الأمثل؛ وهو ما يهدف إليه هذا البحث من خلال إبراز وتوضيح دور هذه الموارد في التنمية الاقتصادية ووسائل تنميتها.

المنهج المستخدم في البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج المتكامل في وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، كونه المنهج المناسب لأجزائها المختلفة. وسعياً إلى تحقيق الهدف من البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، كالآتي:

يستعرض المبحث الأول دور الصادرات في التنمية الاقتصادية ووسائل تنمية الصادرات، بينما يتناول المبحث الثاني تطور الاستثمار والادخار بشقيهما العام والخاص مع تقدير فجوة الادخار وفجوة التجارة

الخارجية والفجوة المالية وفقا لنموذج الفجوات الثلاث. أما المبحث الثالث فيناقش وسائل تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي (الصادرات).

الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من 2001 وحتى العام 2014.

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

دراسة قايد (1999م): هدفت الدراسة إلى توضيح إمكانية تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي في اليمن والدور الذي يلعبه النفط في ذلك، حيث تناولت الملامح الرئيسية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفترة ما قبل وبعد إعادة توحيد اليمن، بالإضافة إلى مناقشة جانبي الطلب (الاحتياجات) والعرض (الإمكانيات) من الموارد التمويلية المحلية والخارجية مع تقدير فجوة الموارد المحلية وفجوة النقد الأجنبي. كما حللت الدراسة إمكانية تنمية الصادرات السلعية التقليدية (البن والقطن والفواكه) وغير التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) وكذا الصادرات غير المنظورة (متحصلات السياحة وتحويلات المغتربين). وقد اتبعت الدراسة أسلوب البحث الاقتصادي باستخدام أدوات البحث المختلفة، وهذا يرجع إلى كون الدراسة تحليلية وصفية يمتزج فيها الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه عند المقارنة بين الاحتياجات والإمكانيات التمويلية، وجد أن الإمكانيات كانت أكبر من الاحتياجات خلال فترة السبعينيات، بينما أصبحت الإمكانيات أقل من الاحتياجات خلال فترة الثمانينيات. وفي حين استمر الادخار المحلي سالباً خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مما يعكس ضعف مصادر التمويل المحلية، اتصفت الصادرات السلعية بالتقلب خلال الفترة (1973/72-1996م).

وقد وضحت الدراسة أن هناك إمكانية لتنمية بعض الصادرات التقليدية منها البن والقطن والخضروات والفواكه والأسماك والأحياء البحرية، إلا أن تنمية تلك الصادرات تتوقف على معالجة المشكلات والمعوقات سواء منها ما يتعلق بجانب الإنتاج أم الخدمات التسويقية والتنظيمية. وبينت الدراسة أيضاً التطور في

استكشافات النفط وحصة الحكومة منه خلال الفترة(1986-1997م)، إضافة إلى التوصل أن تهميش القطاع السياحي في اليمن وترك الحركة السياحية تنمو عشوائياً قد أدى إلى عدم التناسب أو الاختلال بين ما يتوفر من عناصر الجذب السياحي وتدفق السياح. أما بشأن ظاهرة الهجرة الخارجية والتي تميزت بالتزايد في فترة السبعينات حتى بداية الثمانينات قبل أن تأخذ بالتناقص حتى منتصف التسعينيات، فقد اتخذت التحويلات الخارجية المسار نفسه حيث بدأت بالتزايد ثم مالت إلى التناقص الشديد. وقد أورد الباحث بعض المقترحات المتعلقة بالوسائل والأساليب اللازمة لتنمية الصادرات.

دراسة حويدر(2012م): هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة الصادرات في نمو الاقتصاد اليمني وقدرة الصادرات اليمنية على الدفع بالعملية التنموية، بالإضافة إلى تقدير الإسهامات التنموية للصادرات النفطية وغير النفطية وتطورها من خلال الأساليب الإحصائية والقياسية في قياس العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومن ذلك استخدام منهجية جرانجر واختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك لتقدير الأثر قصير الأجل وطويل الأجل للصادرات على النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أن الصادرات تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل القصير وكذلك وجود علاقة بينهما في الأجل الطويل.

2- تهميش الحكومة في برنامجها الاقتصادي دور الصادرات غير النفطية في مقابل اعتمادها الكلي على الصادرات النفطية في تمويل الواردات والعجز في الموازنة العامة للدولة.

3- أن هناك علاقة تشابكية قوية بين المتغيرات محل الدراسة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط القوية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والصادرات النفطية (EXO) بمعامل (0.96)، وعلاقة ارتباط قوية ومعنوية مع الصادرات غير النفطية (NOEX) بمعامل (0.83)، ومع إجمالي الصادرات (TEXP) بمعامل (0.89)؛ مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بشكل قوي بالصادرات النفطية وبشكل أقل بالصادرات غير النفطية (NOEX).

4- أن هناك تصاعداً عبر الزمن لمسار الصادرات النفطية يصاحبه مسار متصاعد للناتج المحلي الإجمالي.
5- أظهرت النتائج القياسية عند تطبيق اختبار (ADF) أن متغيرات الدراسة وهي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية وإجمالي الصادرات ترتبط بعلاقة طويلة الأجل، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة طويلة الأجل بنمو الصادرات. كما بينت النتائج التقديرية أن معاملات إجمالي الصادرات والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ذات معنوية إحصائية عالية عند مستوى دلالة (5%)، وأن إجمالي الصادرات تسهم بما نسبته (85%) من إجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت مساهمة الصادرات النفطية (87%) في النمو الاقتصادي ومساهمة الصادرات غير النفطية (71%)، أي أن مساهمة الصادرات النفطية أكبر، وذلك بسبب محدودية الصادرات غير النفطية.

دراسة شتحونة، والزايز وسليماني (2016-2017): هدفت الدراسة التي اتبعت المنهج الوصفي التحليلي إلى إبراز الصادرات الزراعية في الجزائر وعلى وجه الخصوص البطاطا ودورها في الحصول على النقد الأجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توضيح دور المزيج التسويقي في تنمية وزيادة الصادرات الزراعية. وقد وتوصلت الراسة إلى أن للتسويق الدولي الناجح دوراً كبيراً في قدرة الصادرات الزراعية الجزائرية على المنافسة في السوق الدولية، إضافة إلى أهمية تدريب وتأهيل الكوادر المهنية وإعدادها لاستغلال الفرص التصديرية. وقد أوصت الدراسة باتخاذ إجراءات وسياسات تشجيعية تسهم في دعم القطاع الزراعي وتمكينه من المنافسة في الأسواق الخارجية، ومن ذلك استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية لمضاعفة الإنتاج ودعم المراكز البحثية المتخصصة في المجال الزراعي وتوفير مخازن تبريد في مناطق الإنتاج والتسويق نظراً لطبيعة المنتجات الزراعية وقابليتها للتلف.

دراسة دحو(2015-2016م): هدفت الدراسة إلى إيجاد حلول لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على مورد النفط، وذلك من خلال إبراز دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ومساهمته في تنويع الصادرات. وقد ركز الباحث على سلعة التمور لوفرة الإنتاج وجودته، وإدخالها السوق الدولي خاصة في ظل

تحرير التجارة، حيث استعرض الباحث المشكلات والعوائق التي تحول دون وصول صادرات التمور إلى المستوى العالمي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستعان بالإحصائيات وبأسلوب دراسة الحالة للمؤسسات المصدرة للتمور للوقوف على واقعها. وقد توصل الباحث إلى أن تنمية الصادرات تعد من القضايا الرئيسية التي اهتمت بها دول العالم سواء المتقدمة أو النامية بهدف توفير النقد الأجنبي، وأن الاهتمام بالتسويق الدولي للمنتجات الوطنية من أهم الوسائل التي تسهم في تنمية الصادرات. كما توصل الباحث إلى أن القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني والذي يسهم في تنمية الصادرات. وقد أوصى الباحث بضرورة اتخاذ إجراءات وسياسات تشجيعية تسهم في دعم القطاع الزراعي، وضرورة تفعيل إستراتيجية التسويق الدولي للمنتجات الوطنية لتنويع الصادرات الجزائرية.

دراسة **Nicholson** و **Sahay (2004)**: هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطوير صادرات البرمجيات في كوستاريكا ودورها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد طرح الباحث صناعة البرمجيات ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، وكذلك وضح أن التحليل المؤسسي للوضع الذي يواجه صانعي سياسات تصدير البرمجيات في كوستاريكا يمثل حالة من الفوضوية من وجهة نظر عملية. لذلك، رأى تعديل هذه السياسات بحيث تتسم بالتنظيم والوضوح حتى تتمكن من خدمة قطاع البرمجيات بالشكل الأمثل، ومن ذلك تبني بعض السياسات التي من الممكن أن تعمل على تطوير صادرات البرمجيات في كوستاريكا مثل الحاجة إلى توسيع تفويض اتحاد البرمجيات وإنشاء بعض المنظمات المحلية كمجموعات فرق العمل التي يمكن من خلالها إدارة أنشطة قطاع البرمجيات.

المبحث الأول:
أهمية ودور الصادرات في التنمية الاقتصادية

أولاً: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية:

ازدادت أهمية الصادرات نتيجة التوسع والتنوع في التجارة الدولية واتساع نطاق تحريرها بغرض الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية نتيجةً لعجز الموارد المحلية عن تمويل التنمية. ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يأتي:

1. تقليل أثر التقلبات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني:

يلاحظ أن السمة الغالبة على صادرات الدول النامية تركزها في عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام كالنفط أو المنتجات الزراعية، حيث يتصف الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات عموماً بالتقلب مقارنة بالطلب على المنتجات الصناعية. لذلك، تعاني الدول المصدرة للسلع الزراعية والمواد الخام من تقلب كبير في حصيلتها من النقد الأجنبي، مما ينعكس سلباً على استقرارها الاقتصادي ويؤدى إلى اعتمادها على الخارج، ليس فقط لتصريف فائض إنتاجها من السلعة أو العدد المحدود من السلع التي تتخصص في تصديرها، ولكن أيضا في الحصول على السلع الأساسية التي لا تنتجها محلياً (شافعي، 1977: 35).

2. توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية وزيادة التراكم الرأسمالي:

تعمل الصادرات على زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الداخل واستغلال هذا المورد للاستثمار في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والتعليم والصحة وفي البنية التحتية من اتصالات ومواصلات ... الخ. بما يدعم التراكم الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد.

3. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف:

تساعد احتياطيات النقد الأجنبي في الحفاظ على استقرار العملة المحلية والحيلولة دون تقلبها (الشمري، حمزة، 2015: 373)، من خلال منع اختلال ميزان المدفوعات. وتعد الصادرات أهم وسائل توازن ميزان المدفوعات وإيقاف تدهور قيمة العملة المحلية، خاصة إذا كان هناك صعوبة في تخفيض حجم الواردات كوسيلة لعلاج عجز ميزان المدفوعات.

4. دعم قوة مساومة الدولة في المجال الدولي:

يتبين من دراسة شروط التجارة وتطورها بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية والسلع التقليدية على مدى العقود الماضية أن هذه الشروط تتجه تدريجياً ضد صالح هذه الدول وفي صالح الدول المتقدمة التي تصدر منتجات صناعية. ويعزى هذا الاتجاه إلى أسباب متعددة (دحو، 2016: 27-28؛ عجمية وناصف، 2005: 259-274)، يمكن إبراز أهمها في الآتي:

أ. انخفاض إنتاجية قطاع الزراعة نتيجة انتشار البطالة المقنعة والملكيات الصغيرة وتخلف طرائق الإنتاج.

ب. ضعف مرونة عرض المنتجات الخام مقارنة بمرونة عرض المنتجات الصناعية.

ج. التطور التكنولوجي الذي يمكّن الدول المتقدمة من إنتاج سلع صناعية تحل محل الخامات الطبيعية والمنتجات الزراعية، فعلى سبيل المثال تم استبدال المطاط الطبيعي بالمطاط الصناعي.

5- دعم النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية:

تعمل زيادة الصادرات على زيادة الناتج القومي وتحسن متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وتوسع الأنشطة الاقتصادية، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام. ومن المعروف أن ضيق السوق المحلي نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع هو أحد أسباب التخلف وضيق النشاط الاقتصادي. لذلك، تعمل الدول على توسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل كإعادة توزيع وتخفيض الضرائب وغيرها. من ناحية أخرى، تمثل الأسواق العالمية مجالاً مهماً لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي، فبالإضافة إلى جلب المزيد من النقد الأجنبي تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج الذي يخصص كلياً أو جزئياً لمقابلة الطلب الخارجي والذي يحقق زيادة الناتج المحلي والدخل.

6- زيادة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي (الكفري، 2022):

تسعى معظم البلدان إلى زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي بهدف تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يأتي:

أ. القدرة على التأثير في أسعار الصرف وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة.

ب. تعزيز ثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني.

ج. مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية العالمية المفاجئة.

د. تجنب الاستدانة من الخارج في حال وجود نفقات غير متوقعة تستلزم الأداء مقابل نقد أجنبي.

وتعد الصادرات أهم مصدر للنقد الأجنبي، لما للمصدر الآخر من منح وقروض من عوائق وصعوبات تحد من إمكانية زيادة تدفقات النقد الأجنبي إضافة إلى آثار السلبية في حال أُسيءَ استخدامها.

ثانياً: سياسات وإستراتيجيات تنمية الصادرات:

1. مفهوم الإستراتيجية وإستراتيجية تنمية الصادرات:

- تعرف الإستراتيجية أنها "فن استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة تسهم في تحقيق الأهداف المرغوبة" (محمود، 2004: 91). وتعرف إستراتيجية تنمية الصادرات أنها " تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، وبما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية" (دحو، 2016: 32).

2. السياسات قصيرة المدى (الإجرائية) لتنمية الصادرات (دحو، 2016: 33-40):

أ . سياسة الدعم والإعانات:

بالرغم من البعد الأساس والمهم الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي، الا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجياً نتيجة الجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام كثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية. وتتمثل أهم أشكال ذلك الدعم في الدعم المالي المباشر والاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح والإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة واعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية وتقديم قروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، إضافة إلى الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء.

ولضمان فاعلية الدعم وتقليل الآثار التشويهية الناتجة عنه، فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآتي:

- وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك.
- الإحجام عن دعم السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- مرونة العرض في الدول المصدرة ومرونة الطلب في الدول المستوردة عند تحديد معدل الدعم.
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.
- الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية.

ب. السياسات الجمركية:

وهي أداة من أدوات السياسة التجارية، حيث تستخدم العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية لتسهيل وتشجيع الصادرات، منها:

- نظام الدروباك: هو نظام استرداد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
- نظام الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- نظام الإيداع: يقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.
- المناطق الحرة: والتي تقام في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات لجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى توفير متطلبات الاستثمار من بنى تحتية وتنظيم إداري جيد.

ج. السياسات التوجيهية:

تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق بيئة مواتية لتنمية قطاع الصادرات، كتدريب وتأهيل الكوادر المهنية وتوفير مناخ تنافسي وتهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب؛ وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد

ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية. وتعد إجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن دور الدولة في هذا الجانب لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات التجارية التقليدية.

د . بناء إدارة وطنية متكاملة للنشاط التصديري:

يعمل إنشاء إدارة وطنية متكاملة لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءاً من مرحلة الإنتاج مروراً بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية، وانتهاءً بتقديم المُنتج إلى السوق العالمي والوصول إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق. ويوضح الشكل الآتي الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات:

الشكل رقم (1): الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات

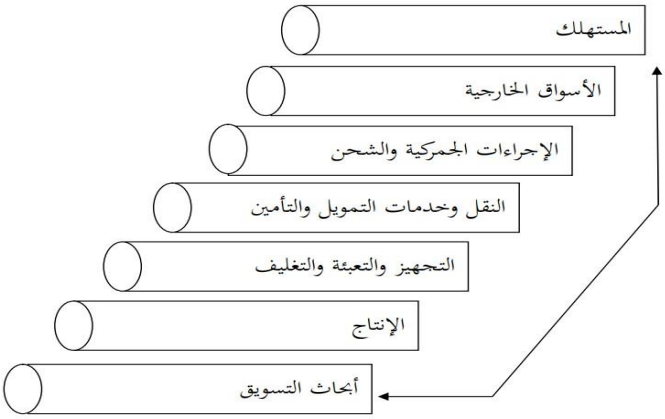

المصدر: رضوان، عبدالحميد، أحمد، مطر، 2009، كما ورد في دحو، 2016: 37.

هـ. تخفيض قيمة العملة:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض سعر السلع المصدرة، وبالتالي زيادة الطلب عليها. الا أن هذا التأثير يتوقف على ثبات أسعار السلع المنتجة محلياً ومرونة الطلب العالمي على صادرات البلد، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة بنسبة ما إلى زيادة الطلب على السلع بنسبة أكبر. ويجب أيضاً أن يتسم الجهاز الإنتاجي بالمرونة وذلك ليتمكن من الاستجابة للزيادة في الطلب على الصادرات الناتجة عن انخفاض السعر.

و. خدمات النقل ودورها في تنمية الصادرات:

يعمل قطاع النقل على تحفيز فعالية القطاعات الأخرى في إطار التشابكات الهيكلية وزيادة التكامل والإنتاجية، وبالتالي زيادة الصادرات. وبالإضافة إلى دور خدمات النقل في تنمية الصادرات، فإنها تعمل على توليد الناتج القومي وتوفير فرص العمل واستيعاب الاستثمارات المربحة وتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية الدولية والامتداد العمراني والتوسع الزراعي والتوطن الصناعي ودعم البنى الأساسية وإعمار المناطق النائية ودعم الانتشار المعرفي وتنشيط السياحة ودعم التكامل الفني والاقتصادي. ومن أهم وسائل الشحن في التجارة الدولية:

- النقل البحري: تتم أغلب التعاملات التجارية بين الدول عن طريق الشحن البحري.
- النقل البري: يعد من أقدم وسائل النقل وأهمها السيارات والشاحنات والسكك الحديدية والأنابيب.
- النقل الجوي: يعد أقل استخداماً في التجارة نتيجة ارتفاع تكاليفه مقارنة بالوسائل الأخرى.

ز. تقديم خدمات التمويل والائتمان والتأمين للمصدرين:

إن توفير الائتمان والتمويل المناسب يعمل على تشجيع المصدرين، وذلك من خلال مجموعة من سياسات الائتمان والتمويل التي تتبعها الدولة لتنمية صادراتها، ومنها الآتي:

- منح الائتمان للمشتري الأجنبي من خلال بنك أو جهة تمويل في البلد المصدر.
- توفير قروض ميسرة للمصدرين لشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير.
- منح قروض طويلة الأجل لتمويل التوسع في الصادرات.

3. إستراتيجيات التصنيع:

أ) إستراتيجية الإحلال محل الواردات (التوجه نحو الداخل):

تحولت العديد من الدول النامية إلى إستراتيجية إحلال الواردات للتنمية الصناعية الحضرية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تزال بعض هذه الدول تتبع هذه الإستراتيجية لأسباب اقتصادية وسياسية رغم الضغط المستمر لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحرير التجارة (Todaro & Smith, 2020: 252-251). ويقصد بإستراتيجية الإحلال محل الواردات قيام البلد باستبدال بعض أو كل السلع التي تستوردها من الخارج بسلع منتجة محلياً لسد حاجاتها. وتتمثل المرحلة الأولى لهذه الإستراتيجية في إحلال السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبعد أن تصبح السوق المحلية غير قادرة على امتصاص المزيد من المنتجات يتم الانتقال إلى إنتاج السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية أو المعمرة. ومن أهم الإجراءات التي تتبعها الدول النامية لتمكين إحلال الواردات هي تقديم الإعانات والحوافز الضريبية والاستثمارية وفرض تعاريف جمركية أو حصص على بعض الواردات، بهدف تمكين المنتجات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة. وعلى الرغم من أن تكاليف الإنتاج تكون - مبدئياً - أعلى من أسعار السلع المستوردة المماثلة، إلا أن النتائج الإيجابية على المدى الطويل ستعوض ذلك (عجمية وناصف، 2005: 81-82).

ب) إستراتيجية التصدير (التوجه نحو الخارج):

تبنت العديد من الدول إستراتيجية التصنيع للتصدير لتحقيق التنمية وزيادة معدلات النمو، حيث شكلت الآثار السلبية والنتائج المحدودة لسياسة الإحلال محل الواردات حافزاً آخر لتبني إستراتيجية التصدير. ومن الوسائل التي اتبعتها الدول لتشجيع الصادرات منح إعانات ضخمة متنوعة للمنتجين المصدرين والسماح لسعر صرف العملة الأجنبية بالارتفاع، وذلك لتصبح أسعار السلع المحلية أرخص في الخارج(هاجن، 1988: 208). ، وللحد من رفع من تكاليف الواردات التي تستخدم في صناعة السلع المصدرة نتيجة خفض قيمة العملة المحلية، كان التعويض برفع القيود وتخيف أو إزالة الرسوم الجمركية على الواردات خاصة تلك التي تستخدم في صناعة السلع المصدرة.

وتؤدي سياسة تشجيع الصادرات إلى تخصيص الموارد الاقتصادية طبقا للميزة النسبية في الإنتاج وزيادة درجة استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحسين التكنولوجيا المستخدمة

لمواجهة المنافسة الأجنبية وزيادة معدلات العمالة في الدول ذات الفائض في عنصر العمل من خلال إقامة صناعات تصديرية كثيفة العمل (دحو، 2016: 54).

ج) إستراتيجية إحلال الواردات (النظرة للداخل) مع بقاء الاتجاه للخارج (التصدير)

تشتمل هذه الإستراتيجية على الإستراتيجيتين السابقتين في آن واحد، أي التصنيع بغرض إحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير (Todaro, 2015: 651).

المبحث الثاني
فجوة الموارد المحلية وفجوة النقد الأجنبي والفجوة المالية في اليمن للفترة (2001 - 2014)

تمهيد

تتطلب عملية التنمية موارد محلية وأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، وتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق معدل النمو المستهدف، إلا أن كثيراً من البلدان النامية ومنها اليمن تواجه عقبتين أساسيتين في سعيها إلى التنمية الاقتصادية، هما عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاحتياجات الاستثمارية نتيجة انخفاض الدخول وضعف قنوات تجميع المدخرات وعدم قدرة الإيرادات الحكومية على مواكبة الزيادة في النفقات الحكومية، ثم قصور موارد النقد الأجنبي اللازمة لمتطلبات الاستيراد نتيجة انخفاض الصادرات وكذلك انخفاض تدفق المدخرات الأجنبية. وقد تم التعبير عن المعضلة السابقة من خلال ما عرف في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين (Two-Gap Model) الذي تم تطويره ليشمل لاحقا لفجوة ثالثة تسمى الفجوة المالية.

وسنتناول في هذا المبحث الفجوات الثلاث المقيدة للاستثمار اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي والفجوة المالية في الجمهورية اليمنية للفترة من 2001م وحتى 2014م، وذلك من خلال التطرق إلى النقاط الرئيسية الآتية:

- تطور هيكل الاستثمار في الجمهورية اليمنية.
- تطور هيكل المدخرات المحلية الإجمالية في الجمهورية اليمنية.
- تطور الصادرات والواردات في الجمهورية اليمنية.
- فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة (النقد الأجنبي) والفجوة المالية في الجمهورية اليمنية.

أولاً: تطور هيكل الاستثمار في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2001م-2014م

يؤثر الاستثمار على مستويات الرفاهة والاستقرار في الاقتصاد من خلال تأثيره على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم متوسط الدخل الفردي، إلا أن الاستثمار يعد من أكثر عناصر الناتج القومي عرضة للتقلب. وينقسم الاستثمار الإجمالي إلى استثمار خاص واستثمار عام، إذ يهدف الاستثمار العام إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل والحد من معدلات التضخم وتحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي، بينما يسعى الاستثمار الخاص إلى تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع. ولما كان الاستثمار وتخصيصه وكذلك إنتاجيته هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، وبما أن تحليل بيانات مسار المدخرات والاستثمارات يوضح الفجوة بينهما فقد خصص هذا الجزء من المبحث لدراسة تطور هيكل الاستثمار الخاص والعام في الجمهورية اليمنية وما إذا كان هناك فجوة وأسباب وجودها، وكالآتي:

1. الاستثمار العام في الجمهورية اليمنية.
2. الاستثمار الخاص في الجمهورية اليمنية.
3. الاستثمار العام في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2001م-2014م.

ولمناقشة تطور الاستثمار بشقيه العام والخاص في الجمهورية اليمنية، سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل، وكالآتي:

أ) الاستثمار العام في الجمهورية اليمنية المرحلة الأولى (2001م-2005م):

مثلت استثمارات القطاع العام رافداً مهماً للاقتصاد اليمني، حيث شهد اليمن خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (2001م-2005م) تطورات إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، رغم الانعكاسات السلبية للعوامل الخارجية التي تضافرت مع التحديات الداخلية لتؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والأداء التنموي بشكل عام وعدم تمكن قطاعات الناتج المحلي الإجمالي من تحقيق كافة أهدافها. وتتعلق هذه الأسباب والعوامل بالإنفاق العام واتجاهات الائتمان والتسهيلات المصرفية وتأخر تنفيذ الإصلاحات الإدارية والتنظيمية واستمرار الصورة السلبية لليمن الناتجة عن الحوادث الإرهابية السابقة

والطاردة للاستثمار رغم التحسن الملموس في هذا الجانب. وقد ترافق كل ذلك مع تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م والغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، والتي انعكست آثارها السلبية على أداء الاقتصاد الوطني وعملية التنمية (الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010، 2006: 1).

ويوضح الجدول رقم (1) الارتفاع المستمر في حجم الإنفاق الاستثماري العام من (119046) مليون ريال عام 2001م إلى (351030) مليون ريال عام 2005م، بمتوسط نمو سنوي بلغ 26%. وقد حقق العام 2003م أعلى معدل نمو للاستثمار العام خلال الفترة حيث بلغ 50%. وبلغ متوسط الاستثمار العام إلى إجمالي الاستثمار 36%، أما متوسط نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 8% وإلى الناتج القومي الإجمالي 9%.

ب) الاستثمار العام في الجمهورية اليمنية المرحلة الثانية (2006-2010):

يمكن وصف الاستثمار العام في هذه الفترة بالتقلب، حيث انخفض في بداية الفترة عام 2006 إلى (332410) مليون ريال محققا انخفاضاً قدره (5%) عن العام السابق، وارتفع في العامين التاليين 2007م و2008م بنسبة 25% و6% على التوالي، ومن ثم عاود الانخفاض بنسبة (18%) و(2%) عامي 2009م و2010م على التوالي، ليبلغ متوسط نمو المرحة الثانية (1%)، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالفترة السابقة. كما بلغت مساهمة استثمارات القطاع العام من إجمالي الاستثمارات 29%، وبلغت نسبة الاستثمار العام إلى إجمالي الناتج المحلي والقومي 7%. ويرجع التقلب في هذه الفترة إلى مجموعة من العوامل أبرزها الظروف الصعبة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة (حرب صعدة، الدعوات الانفصالية في بعض المديريات الجنوبية، العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة، كارثة السيول في المناطق الشرقية).

وأدت مجموعة من العوامل الاقتصادية إلى تباطؤ الأداء وانحرافه عما كان مخططا له، أبرزها التراجع غير المتوقع في مستوى إنتاج النفط الخام ؛ والذي بدأ بالانخفاض منذ العام 2002، واستمر بالتراجع خلال السنوات اللاحقة ليصل الإنتاج السنوي من النفط 11.100 مليون برميل في عام 2010م مقارنة بحوالي 05160. مليون برميل في 2001م و49. 133 مليون برميل في 2006م (كتاب الإحصاء السنوي 2013: جدول 11). وأثرت محدودية الدعم الإنمائي الخارجي الذي حصلت عليه البلاد وتأخر السحوبات

منه خلال الفترة 2006م – 2008م وتأثر البيئة الاستثمارية بالتداعيات الأمنية والسياسية التي شهدتها الساحة المحلية والتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني وبالذات خلال عامي 2009م - 2010م وما سببته من تراجع في الموارد العامة وتراجع الاستثمارات الأجنبية، كل ذلك مثل عوامل سلبية على الإنفاق والاستثمار العام (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر2011-2015: 4 و5).

ج) الاستثمار العام في الجمهورية اليمنية المرحلة الثالثة (2011-2014):

ارتفع خلال هذه الفترة الاستثمار العام من (210249) مليون ريال عام 2011 إلى (571656) مليون ريال عام 2014، وبالرغم من أنه حقق انخفاضا خلال عامي 2011 و2013 قدره (-41%، -3%) على التوالي، إلا أن هذه الفترة حققت متوسط نمو مرتفع بلغ 23%. وقد بلغت مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الاستثمارات ما نسبته 29%، بينما بلغت نسبة الاستثمار العام إلى إجمالي الناتج المحلي والقومي 5%. وبالنسبة للتوزيع النسبي، فقد حظيت الهياكل الأساسية مرة أخرى بالنصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بمتوسط 71.1% من إجمالي الاستثمار، بينما بلغت النسبة التي حظيت بها القطاعات الإنتاجية 29% من الإجمالي.

جدول رقم (1): الانفاق الاستثماري العام خلال الفترة (2001م-2005م) بملايين الريالات

السنة	الاستثمار العام	معدل النمو %	نسبة إلى إجمالي الاستثمار %	نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي %	نسبة إلى إجمالي الناتج القومي %
2001	119046	2	29	6	7
2002	159019	34	35	7	8
2003	238582	50	39	10	10
2004	263044	10	38	9	10
2005	351030	33	36	10	10
متوسط		26	36	8	9
2006	332410	-5	30	7	8
2007	415519	25	30	8	9
2008	442,157	6	29	7	8
2009	363,984	-18	29	6	7
2010	358,442	-2	28	5	6
متوسط		1	29	7	7
2011	210,249	-41	18	3	3
2012	306,169	46	23	4	5
2013	*296,725	-3	26	4	4
2014	571,6561*	93	48	8	8
متوسط		23	29	5	5

المصدر: نشرة احصائية مالية الحكومة، العدد 66، الربع الأول 2017م.

* تم احتساب الاستثمار العام بناء على بيانات الاستثمار المحدثة من الجهاز المركزي للإحصاء وهي 26% و48% من إجمالي الاستثمار لعامي 2013 و2014 على التوالي.

ويعد الاستثمار الخاص أحد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، إذ يعتبر القطاع الخاص حامل دفة التقدم والنمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي، كونه الأجدر والأكثر كفاءة في إنشاء مختلف المشاريع الاستثمارية، حيث تلعب المنافسة دوراً مهماً في تخفيض التكلفة وزيادة الكفاءة. وتتمثل أهمية دراسة سلوك الاستثمار الخاص بالنسبة لصانع السياسة الاقتصادية في تحديد كيفية استجابة القطاع الخاص للتغيرات في السياسيات الاقتصادية النقدية والمالية والتجارية. وسيتم مناقشة تطور الاستثمار الخاص في الجمهورية اليمنية من خلال تقسيم الفترة 2001م-2014م إلى ثلاث مراحل، وكالآتي:

أ) الاستثمار الخاص في الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الأولى (2001-2005):

ارتفع الاستثمار الخاص من (284519) مليون ريال عام 2001 إلى (623418) مليون ريال عام 2005، وذلك بمعدل نمو متوسط 22%، حيث بلغ كمتوسط إلى إجمالي الاستثمار 64% وإلى إجمالي الناتج المحلي 15% وإلى إجمالي الناتج القومي 16%. وكما يتضح من النسب، لم يتمكن القطاع الخاص من استلام دفة قيادة الاقتصاد الوطني وخاصة فيما يتعلق بنمو استثماراته. ونتج عن ذلك تغير في هيكل تخصيص الموارد لصالح الاستثمارات العامة، حيث ارتفع متوسط الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6% في عام 2001 إلى 10% في 2005، وازدادت الاستثمارات العامة بمكوناتها المختلفة من 29% إلى 36% من إجمالي الاستثمار.

أما استثمارات القطاع الخاص، فقد تراجعت بصورة مستمرة من 71% إلى 64% من إجمالي الاستثمار خلال الفترة. ورغم تحقق تحسن محدود في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أن قدرته على جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ظلت ضعيفة، فضلاً عن تباطؤ جهود الخصخصة وكذلك الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن. ويؤثر تواضع هذه المعدلات على الجهد التنموي وإمكانية تحقيق أهداف النمو والتخفيف من الفقر، كما يشير إلى عدم تمكن القطاع الخاص من القيام بالدور الريادي المناط به في إطار الخطة والإستراتيجية (الخطة الخمسية الثالثة، الفصل الأول: 5).

ب) الاستثمار الخاص في الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الثانية (2006-2010):

حقق الاستثمار الخاص ارتفاعاً مستمراً خلال هذه المرحلة من (788934) مليون ريال في عام 2006 إلى (941,425) مليون ريال عام 2010، رغم انخفاضه خلال عام 2009 بنسبة 20%. وقد بلغ متوسط النمو للخمس سنوات 10%، كما ازداد نصيب الاستثمارات الخاصة إلى 71%، من إجمالي الاستثمار وبلغت نسبتها 17% و 18% إلى الناتج المحلي الإجمالي والقومي، على التوالي. وقد مثل تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين مؤشرات أداء الأعمال مدخلاً أساسياً وفاعلاً لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية والتخفيف من الفقر من خلال جذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

واهتمت الخطة الخمسية الثالثة (2006-2010) بمؤشرات أداء الأعمال التي تنشرها التقارير الدولية خاصة تقرير بيئة الأعمال (DOING BUSINESS)، لما تمثله تلك المؤشرات من أهمية في التأثير على قرارات الاستثمار وبالأخص الأجنبية التي يعوُل عليها في سد فجوة الموارد الأجنبية. ونتيجة لاتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز البيئة الاستثمارية، تقدمت البلاد بصورة كبيرة في مؤشر بيئة الأعمال الدولية لتحتل المرتبة 99 في تقرير بيئة الأعمال العالمي لسنة 2010، وبصورة رئيسة نتيجة تحسن مؤشر بدء المشروع من المرتبة 178 على المستوى العالمي في تقرير 2009 إلى المرتبة (50) في تقرير 2010م؛ حيث عملت الحكومة على تقليص الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء مشروع جديد وتخفيض عدد الأيام لبدء عمل جديد من (24) يوماً إلى (13) يوماً، وهو ما يخفف الإجراءات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر2011-2015: 5).

ج) الاستثمار الخاص في الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الثالثة (2011-2014):

انخفض حجم الاستثمار الخاص بشكل كبير، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها اليمن في هذه المرحلة، حيث انخفض من (957,963) مليون ريال عام 2011 إلى (619,294) مليون ريال عام 2014، محققاً تراجعاً بمتوسط 9%، بينما بلغت نسبته لإجمالي الاستثمار 71%، و12% من الناتج المحلي الإجمالي، و13% من الناتج القومي الإجمالي.

جدول رقم (2): الإنفاق الاستثماري الخاص خلال الفترة (2001-2014) بملايين الريالات

السنة	الاستثمار العام	معدل النمو	نسبة إلى إجمالي الاستثمار	نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	نسبة إلى إجمالي الناتج القومي
2001	284519	19%	71%	15%	16%
2002	298244	5%	65%	14%	15%
2003	369560	24%	61%	15%	16%
2004	427436	16%	62%	15%	16%
2005	623418	46%	64%	17%	19%
متوسط		22%	64%	15%	16%
2006	788934	27%	70%	18%	18%
2007	962637	22%	70%	19%	20%
2008	1,091,934	13%	71%	18%	19%
2009	875,277	-20%	71%	15%	16%
2010	941,425	8%	72%	14%	15%
متوسط		10%	71%	17%	18%
2011	957,963	2%	82%	14%	16%
2012	1,020,676	7%	77%	15%	15%
2013	844,524	-17%	74%	11%	12%
2014	619,294	-27%	52%	9%	9%
متوسط		-9%	71%	12%	13%

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 66، الربع الأول 2017م.

* تم احتساب الاستثمار الخاص بناء على بيانات الاستثمار المحدثة من الجهاز المركزي للإحصاء، وبنسبة 74% و52% من إجمالي الاستثمار لعامي 2013 و2014، على التوالي.

ويمكن مقارنة تطور الاستثمار بشقيه العام والخاص في الجمهورية اليمنية من خلال الشكل البياني رقم (2).

الشكل رقم (2): الاستثمار في الجمهورية اليمنية بشقيه الخاص والعام خلال الفترة 2001-2014

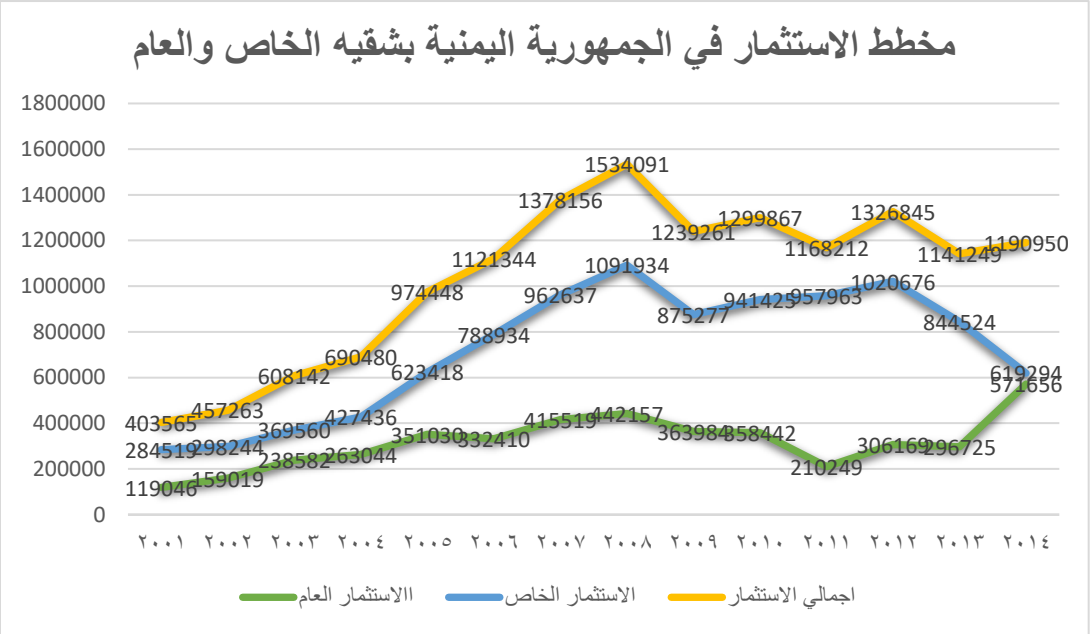

ثانياً: تطور هيكل المدخرات المحلية الإجمالية في الجمهورية اليمنية

تمول المدخرات المحلية والأجنبية المشاريع الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن تجاوز الاحتياجات الاستثمارية للمدخرات المتاحة يؤدى إلى حدوث فجوة بين الادخار والاستثمار، تنعكس بوضوح في اتساع العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مما قد يعوق عملية التنمية الاقتصادية نظراً لضعف قدرة الاقتصاد القومي على تمويل الاستثمارات. ويعتقد بعض الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار، والذي يتحدد أساساً بسعة السوق وعرض رأس المال الذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار. وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة تدني مستوى الإنتاج، فإن القدرة على الادخار ستكون منخفضة كذلك (عجمية وناصف، 2005: 149). ويتوقف تنفيذ المشاريع على قدرة الاقتصاد في توفير المدخرات المحلية والأجنبية بشقيها الخاص والعام.

جدول رقم (3): هيكل المدخرات القومية والمحلية خلال الفترة (2001-2014)

السنة	الادخار الخاص			الادخار العام			الادخار المحلي			الادخار القومي		
	القيمة	نسبة إلى الناتج المحلي	نسبة إلى الناتج القومي	القيمة	نسبة إلى الناتج المحلي	نسبة إلى الناتج القومي	القيمة	نسبة إلى الناتج المحلي	نسبة إلى الناتج القومي	القيمة	نسبة إلى الناتج المحلي	نسبة إلى الناتج القومي
2001	241429	13%	13%	175851	9%	10%	417280	22%	23%	311507	16%	17%
2002	326254	15%	16%	117098	5%	6%	443352	21%	22%	311423	14%	15%
2003	416674	17%	18%	158923	6%	7%	575597	23%	25%	399888	16%	17%
2004	497038	17%	19%	217114	8%	8%	714152	25%	27%	478621	17%	18%
2005	823740	23%	25%	313208	9%	9%	1136948	31%	34%	841393	23%	25%
متوسط		**17%**	**18%**		**7%**	**8%**		**24%**	**26%**		**17%**	**19%**
2006	672416	15%	16%	464039	10%	11%	1136455	25%	27%	906862	20%	21%
2007	957874	19%	20%	105480	2%	2%	1063354	21%	22%	809287	16%	17%
2008	1,058,634	17%	19%	175,653	3%	3%	1234287	20%	22%	873304	14%	15%
2009	812,523	14%	15%	-147,788	-3%	-3%	664735	12%	12%	445343	8%	8%
2010	912,125	13%	14%	88,296	1%	1%	1000421	15%	16%	624246	9%	10%
متوسط		**16%**	**17%**		**3%**	**3%**		**19%**	**20%**		**13%**	**14%**
2011	1,226,681	18%	20%	-127,689	-2%	-2%	1,098,992	17%	18%	622,061	9%	10%
2012	750,080	11%	11%	-347,353	-5%	-5%	402,727	6%	6%	143,619	2%	2%
2013	678588	9%	9%	281053-	-4%	-4%	397,535	5%	6%	72,410	1%	1%
2014	234808	3%	3%	-90754	-1%	-1%	144,054	2%	2%	174,461-	-2%	-3%
متوسط		**10%**	**11%**		**-3%**	**-3%**		**7%**	**8%**		**2%**	**3%**

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 66، الربع الأول 2017، كتب الإحصاء السنوية (2001-2019م).

ونلاحظ من الجدول (3) أن الادخار الحكومي في اليمن كان موجباً خلال الفترة الأولى (2001-2005)، أي أن الموازنة العامة للدولة حققت فائضاً، إذ بلغ متوسط الادخار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 7%، وإلى الناتج القومي الإجمالي 8%. وخلال الفترة الثانية (2006-2010) كان الادخار الحكومي موجباً فيما عدا العام 2009 الذي شهد إدخاراً سالباً بلغ (-147,788) مليون ريال. وبلغت نسبة المدخرات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي والقومي 3% على السواء. وخلال الفترة الثالثة (2011-2014) انخفض الادخار الحكومي بشكل كبير ليصبح سالباً نتيجة العجز في الموازنة العامة للدولة. واستمرت نسبته إلى الناتج المحلي والقومي بالانخفاض لتبلغ 3% في المتوسط إلى كل من الناتج المحلي والقومي.

الادخار الخاص في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2001-2014:

أما مفهوم الادخار الخاص فينصرف إلى كل من الادخار العائلي وادخار قطاع الأعمال. ويتمثل ادخار قطاع الأعمال في الأرباح غير الموزعة بينما تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح للإنفاق والإنفاق الاستهلاكي العائلي. وبالنظر إلى الجدول (3)، نجد أن الادخار الخاص قد ارتفع خلال الفترة الأولى من (241429) مليون ريال عام 2001 إلى (823740) مليون ريال عام 2005، ليبلغ متوسط نمو الادخار الخاص خلال هذه الفترة 37%، ويقدر متوسط نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 17%، وإلى الناتج القومي 18%.

وفي الفترة الثانية حققت المدخرات الخاصة انخفاضاً في العام 2006 بنسبة 18% عما كانت عليه في العام 2005، ثم عاودت الارتفاع في الأعوام التالية (فيما عدا العام 2009 حين انخفضت بنسبة 23%) وليصل متوسط نمو الفترة 51%. وقد بلغت نسبة المدخرات الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي في الفترة الثانية 16%، و17% إلى إجمالي الناتج القومي. وخلال الفترة الثالثة، انخفضت المدخرات الخاصة بشكل كبير (فيما عدا العام 2011 الذي حقق نمواً بنسبة 34%). وبلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة -20%، بينما بلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي 16%، وإلى الناتج القومي 17%. وبالنظر إلى المدخرات الخاصة في صورة أرصدة متحققة لدى البنوك نجد أنها موجبة، مما يفسر لنا مساهمة القطاع الخاص بما يتراوح ما بين 52% إلى 82% من حجم الاستثمار الإجمالي خلال فترة الدراسة.

ويرجع انخفاض الادخار الخاص في الجمهورية اليمنية إلى مجموعة من العوامل أهمها (محي الدين، 1998، ص95 : 100):

- عدم التناسب بين دخل الفرد واستهلاكه، أي زيادة الانفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل المتاح.
- الكبح المالي حيث يرتبط الادخار بعلاقة موجبة بمعدل الفائدة الحقيقي الموجب، ولذلك فإن وضع قيود على معدل الفائدة الاسمي يترتب عليه وجود سعر فائدة حقيقي أقل من المستوى التوازني، وبالتالي ظهور حالة من الكبح المالي في أسواق رأس المال.
- العوامل الديموغرافية التي تؤثر على المدخرات حيث يزداد معدل الإعالة نتيجة ارتفاع نسبة من ينتمون إلى فئات صغار السن التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و تنخفض المدخرات.
- ارتفاع الأسعار حيث يتفق الاقتصاديون حول وجود تأثير للتضخم على الادخار، إلا أنهم يختلفون في اتجاه هذا التأثير، فمنهم من يرى أن ارتفاع الأسعار يعني زيادة كمية النقود اللازمة لشراء نفس الكمية من السلع، وبالتالي تنخفض المدخرات بمقدار الزيادة في الأسعار، بينما يرى الفريق الآخر أن ارتفاع الأسعار (التضخم) يؤدي إلى إضعاف ثقة المستهلك بشأن الدخل الحقيقي في المستقبل، مما يدفع الأفراد إلى زيادة الادخار، وأن انخفاض القيمة الحقيقية للأصول يشكل حافزا يدفعهم إلى زيادة الادخار لأجل الاحتفاظ بهذه الأصول عند مستواها السابق.
- ضعف مؤسسات الادخار الوسيطة والتي تتكون من شركات التأمين على الحياة والمصارف التجارية وصناديق توفير البريد وشركات الاستثمار العقاري وصناديق أخرى. وتتسم هذه المؤسسات في الجمهورية اليمنية بقدرتها الضعيفة على جذب مدخرات القطاع العائلي، فيما عدا البنوك التجارية التي انحصرت مدخرات القطاع الخاص فيها وفي الأصول العينية المختلفة.

شكل رقم (3): الادخار المحلي في الجمهورية اليمنية بشقيه الخاص والعام خلال الفترة 2001-2014

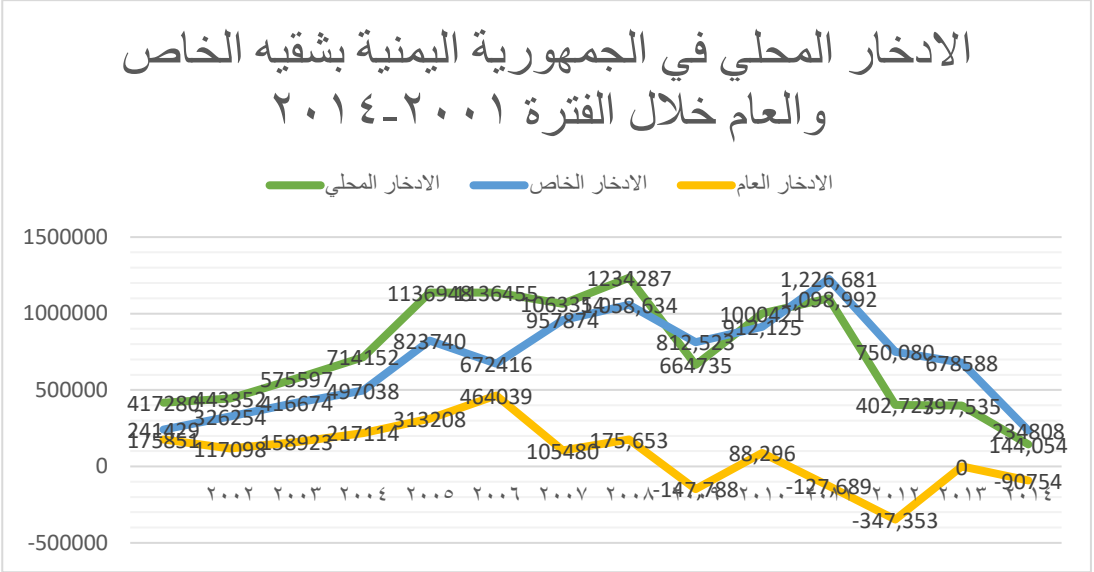

ويوضح شكل رقم (4) تطور الاستثمار والادخار وفجوة الموارد المحلية في الجمهورية اليمنية في الفترة 2001-2014.

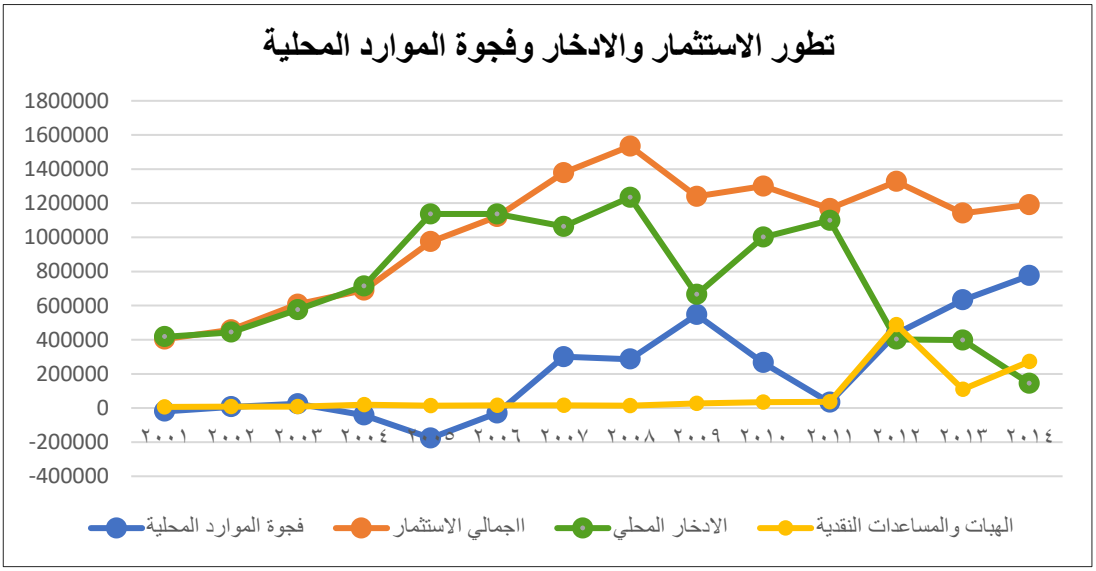

ثالثاً: تطور الصادرات والواردات في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2001-2014

من بيانات الجدول رقم (4) الخاص بتطور حجم الصادرات السلعية ونسبتها إلى إجمالي الواردات والتبادل التجاري يتبين الآتي:

- حققت الصادرات المنظورة نمواً ملحوظاً خلال الفترة الأولى 2001م-2005م، حيث ارتفعت من (569,007) مليون ريال عام 2001 إلى (1,074,550) مليون ريال عام 2005، بمتوسط نمو سنوي 11.7%. وبلغت نسبة الصادرات إلى الواردات 111.8% في المتوسط، بينما بلغت في المتوسط إلى حجم التبادل التجاري 52.6%. وحققت الواردات معدل نمو 22.8% وهو أكبر من نمو الصادرات، إلا أنها لم تتجاوز الصادرات في القيمة، إذ بلغت نسبتها 47.4% في المتوسط إلى حجم التبادل التجاري، في حين بلغ متوسط فائض الميزان التجاري 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

ويرجع نمو الصادرات خلال هذه الفترة بصورة رئيسة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية نتيجة تزايد متوسط أسعار النفط العالمية من 27.4 دولار للبرميل عام 2000 إلى 51.5 دولار للبرميل الواحد عام 2005 (الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010: 14).

- انخفض معدل نمو الصادرات والواردات في الفترة الثانية 2006-2010 عما كان عليه في الفترة السابقة، إلا أن الواردات تجاوزت الصادرات محققة عجزاً في الميزان التجاري ابتداءً من عام 2007، حيث بلغ متوسط معدل نمو الصادرات 7.2%، وبلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات 79% وإلى حجم التبادل التجاري 43.8%، بينما بلغ متوسط نمو الواردات 16.6% ونسبتها إلى حجم التبادل التجاري 56.2%. وتحقق اتساع عجز الميزان التجاري إلى نمو الواردات السلعية بمعدل أكبر من معدل نمو الصادرات السلعية خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

1- زيادة الطلب المحلي في ظل العجز القائم وضعف القدرة الإنتاجية المحلية لتغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة، الأمر الذي انعكس في زيادة الواردات السلعية بصورة كبيرة.

2- الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء والمواد الخام الأولية في الأسواق العالمية وبالذات في عامي 2007 و2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي زيادة قيمة فاتورة الواردات.

3- يعود العجز في عام 2009 أساساً إلى تراجع القيمة الإجمالية للصادرات السلعية نتيجة تراجع حصيلة الصادرات النفطية بسبب تراجع كمية الصادرات النفطية من جهة وتراجع أسعار النفط بصورة كبيرة خلال الأعوام 2009 – 2010 من جهة أخرى(خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر2011-2015، ص 14).

- انخفضت معدلات نمو الصادرات ووصلت إلى معدلات سالبة خلال الفترة الثالثة 2011-2014، حيث بلغ متوسط نمو الصادرات - 0.5 % ونسبتها إلى إجمالي الواردات 59.3%، وإلى حجم التبادل التجاري 36.8%، بينما بلغ متوسط نمو الواردات 6.75% ونسبتها إلى إجمالي حجم التبادل التجاري 63.25%.

جدول رقم (4): الصادرات والواردات في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (2001-2014) بملايين الريالات

السنة	الصادرات				حجم التبادل التجاري	الواردات		
	القيمة	معدل النمو	نسبة إلى الواردات	نسبة إلى حجم التبادل التجاري		القيمة	معدل النمو	نسبة إلى حجم التبادل التجاري
2001	569,007	-14%	137%	58%	984,907	415,899	11%	42%
2002	585,946	3.0%	114%	53%	1,098,972	513,026	23%	47%
2003	684,908	16.9%	102%	50%	1,359,036	674,128	31%	50%
2004	753,596	10.0%	102%	51%	1,490,129	736,533	9%	49%
2005	1,074,550	42.6%	104%	51%	2,104,431	1,029,882	40%	49%
متوسط		11.7%	111.8	52.6			22.8%	47.4%
2006	1,316,198	22.5%	110%	52%	2,513,009	1,196,811	16%	48%
2007	1,256,417	-4.5%	74%	43%	2,950,312	1,693,895	42%	57%
2008	1,519,162	20.9%	73%	42%	3,607,039	2,087,876	23%	58%
2009	1,270,134	-16.4%	68%	41%	3,131,799	1,861,664	-11%	59%
2010	1,457,814	14.8%	70%	41%	3,552,871	2,095,057	13%	59%
متوسط		7.5%	79%	43.8%			16.6%	56.2%
2011	1,523,816	4.5%	75%	43%	3,561,240	2,037,424	-3%	57%
2012	1,514,516	-0.6%	63%	38%	3,935,907	2,421,391	19%	62%
2013	1,565,441	3.4%	54%	35%	4,453,622	2,888,181	19%	65%
2014	1,419,398	-9.3%	45%	31%	4,593,721	3,174,323	10%	69%
متوسط		-0.5%	59.3%	36.8%			6.75%	63.25%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ..... ، فصل التجارة الخارجية .....

ويوضح الشكل رقم (5) تطور الصادرات والواردات وفجوة التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2001-2014.

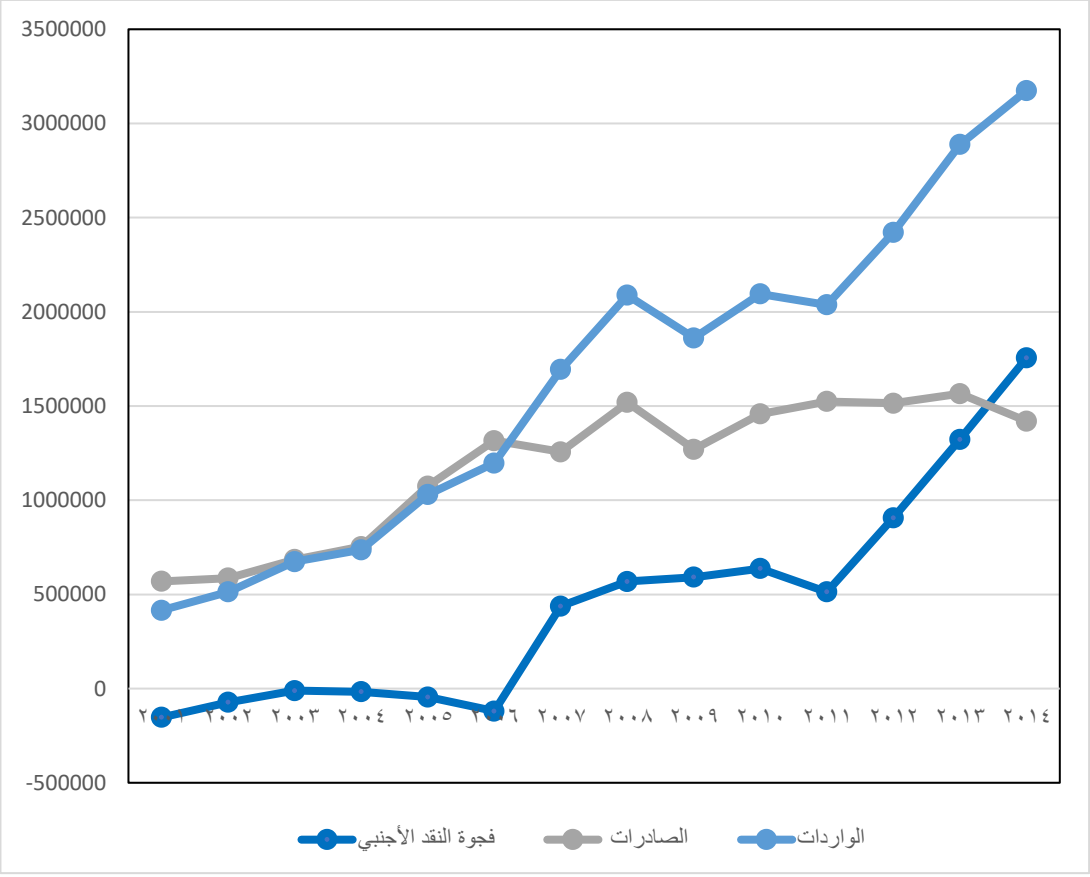

رابعاً: فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية والفجوة المالية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2001-2014

تكتسب التنمية الاقتصادية أهميتها من الآثار الإيجابية التي تحدثها عل المستويين الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. ويعتبر رأس المال من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، حيث اعتبر الاقتصاديون منذ الحرب العالمية الثانية أن التكوين الرأسمالي يعد من أهم العوامل المؤثرة في التنمية. ولا يرى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فرقاً أساسياً بين نمو الاقتصاد القومي بصفة عامة ونمو المشروع الفردي، فنمو المشروع الفردي بزيادة تراكم رأس المال يعتبر من وجهة نظرهم نمواً في الاقتصاد القومي ويتوقف على درجة التراكم الرأسمالي في المجتمع. بمعنى، أنهم كانوا ينظرون إلى النمو الاقتصادي على أنه دالة في التراكم الرأسمالي (بدران، 2014: 59)، إلا أن هناك قيوداً مالية كقيد الادخار وقيد النقد الأجنبي تعيق تراكم رأس المال. ويظهر القيد الأول بسبب الزيادة في متطلبات الاستثمار عن حجم المدخرات المحلية المتاحة، بينما يظهر القيد الثاني نتيجة زيادة الحاجة إلى الواردات اللازمة من السلع والخدمات عما تتيحه الحصيلة المتوقعة من الصادرات. ويعمل هذان القيدان بصورة مستقلة عن بعضهما، بمعنى أن الاستثمار قد يكون مقيداً إما بالادخار المحلي أو النقد الأجنبي. وقد لجأ الاقتصاديون إلى التعبير عن هذه المعضلة بما عرف بنموذج الفجوتين (Two-Gaps model)، إضافة إلى الفجوة المالية التي تنشأ من العجز في مالية الدولة.

1. نموذج الفجوتين والانتقادات الموجهة إليه

صمم نموذج الفجوتين من قبل كل من الاقتصادي هارود (1939) ودومار (1946)، وقدم النموذج بشكل أساسي بعد شيوع نماذج النمو الكينزية للاقتصاد المغلق، فقد حاول هارود ودومار تحديد الشروط المسبقة اللازمة لتمكين اقتصاد صناعي للوصول إلى حالة توازن ثابت (مستقر) للنمو. ويبين تحليل هارود – دومار أن حالة التوازن الثابت تواجه دائما تحدي عدم الاستقرار قصير الأجل والناتج عن التغييرات في الطلب الكلي التي تتحقق في أوقات الانتعاش (الطفرة) من خلال التضخم الدوري، وفي أوقات الركود من خلال البطالة الدورية(Beder, & Löwenstein, 2005: 1). كما أوضحا أن النمو يكون مقيدا بعنصر رأس المال وذلك عند مناقشتهما لشروط النمو المستقر في الدول المتقدمة (محي الدين، 1998: 3).

وفي نموذج الفجوتين (Akande, 2010: 12)، تظهر فجوة الادخار عندما تكون المدخرات المتوفرة أقل من الاستثمارات المنتجة المستهدفة وفق خطط وبرامج التنمية (I–S) بينما تظهر فجوة النقد الأجنبي عندما تكون تدفقات النقد الأجنبي أقل مما يلزم لتغطية الواردات اللازمة لإنجاز الاستثمارات المستهدفة (M – X).

ويعتمد نموذج الفجوتين الفروض الآتية (محيي الدين، 1998: 11-25):

أ- هناك نوعان من القيود يحدان من قدرة الدولة على زيادة تراكم رأس المال، هما نقص المدخرات المحلية ونقص النقد الأجنبي، وتكون فجوة النقد الأجنبي هي الفجوة الحاكمة للاستثمار والنمو إذا كان النقص في المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية لا يتوفر من خلال الإنتاج المحلي، وإنما يتم الحصول عليه من الخارج، وكان النقد الأجنبي المتاح غير كاف للحصول على هذه المواد والسلع. والعكس صحيح، إن كانت المدخرات المحلية غير كافية للحصول على الموارد المحلية اللازمة – مع الحجم المتاح من موارد النقد الأجنبي – لتمويل الاستثمار الضروري لبلوغ معدل معين للنمو فإن فجوة الادخار تصبح هي الحاكمة.

ب- تكوين رأس المال هو وسيلة النمو الاقتصادي.

ج- ضعف الإحلال بين موارد النقد الأجنبي وموارد الادخار المحلي، وذلك لأن التحليل يفترض أن الادخار وإن كان سيوفر موارد محلية تستخدم في غرض الاستثمار، إلا أن ذلك ليس كافياً، حيث يتطلب الأمر توفير بعض السلع المستوردة من الخارج وذلك إذا أريد الاستمرار في عملية الإنتاج وزيادة معدل النمو.

د- يفترض التحليل ثبات معاملات رأس المال إلى الناتج، والإمكانية المحدودة للتوسع في الصادرات أو تخفيض الواردات والنتيجة أن نقص النقد الأجنبي يشكل في الغالب قيداً مستقلا على النمو.

هـ- يفترض النموذج أن المعونة تلعب دوراً إيجابياً في تغطية كل من فجوة النقد الأجنبي وفجوة الادخار، وذلك من خلال مساهمتها في حشد وتخصيص الموارد الإنتاجية.

وقد تراجعت أهمية نموذج الفجوتين خلال الستينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التحرر المالي والتجاري بين الدول الصناعية المتقدمة وازدهار الصادرات العالمية، فانتعاش الأسواق العالمية زاد من أسعار السلع،

وشجعت أسعار الفائدة المنخفضة السياسات التصنيعية المتجهة للخارج، وكل ذلك قلل من أهمية نموذج الفجوتين. وقد انتقد البعض نموذج الفجوتين على أساس أنه يفترض ثبات نسبة رأس المال إلى الناتج، وشيوع نظرية التدفقات الرأسمالية الدولية المنقذة والتي تفترض أن الدول الرأسمالية الصناعية تدخر أكثر مما تحتاجه إلى الاستثمار في الداخل، وبالتالي فهي بحاجة إلى تحويل هذه الفوائض الادخارية إلى الخارج في شكل استثمارات، وبصورة عكسية نجد أن الدول النامية تدخر أقل مما تحتاجه إلى الاستثمار، ولذلك فإن مثل هذه الاستثمارات تلعب دور المنقذ للدول النامية. وتعتبر هذه المقولة في الواقع موضع شك حيث أشار كوزنت (.....، 1996) إلى عدم وجود دليل تاريخي كافٍ يؤكد حقيقة أن رؤوس الأموال قد تدفقت من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، بل إن الدلائل الحديثة في الولايات المتحدة تؤكد أن الدول الغنية ليست لديها فوائض ادخارية على الدوام.

ويرى البعض أن تضخيم أهمية عقبة الصرف الأجنبي -من قبل نموذج الفجوتين- قد أدى إلى الإفراط في التمويل الخارجي للتغلب على هذه العقبة، مما أدى إلى وقوع الدول النامية في أزمة الديون الخارجية. كما يرى النيوكلاسيك أن أي زيادة في الناتج لم تكن راجعة إلى مساهمة كل من رأس المال والعمل التي احتواها نموذج سولو، بل يمكن إرجاعها إلى فئة ثالثة شاع الحكم عليها ببواقي سولو التي كانت مسؤولة عن تفسير حوالي 50% من النمو التاريخي في الدول الصناعية، أي أن هذه النظرية فسرت مصادر النمو والقيود المحتملة عليه بعوامل خارجية وبصورة خاصة بالعمليات الخارجية للتقدم الفني.

2. نموذج الفجوات الثلاث

تمت إضافة الفجوة المالية إلى الفجوتين السابقتين كقيد آخر للاستثمار والنمو، حيث يتم اشتقاق كل من فجوة الادخار وفجوة التجارة الخارجية (النقد الأجنبي) والفجوة المالية على النحو الآتي (Bacha, 1989: 3-10). وتشتق فجوة الادخار من معادلة الدخل القومي، حيث نجد أن الاستثمار يساوي:

$$(I = (Y - C) + (E - M)) \quad (1$$

حيث Y الناتج المحلي الإجمالي، C الاستهلاك الكلي، E الصادرات، M الواردات، ومن ميزان المدفوعات يلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات سوف يساوي صافي التدفقات الخارجية (أي الفرق بين تدفقات رأس المال F، وصافي مدفوعات خدمات العناصر إلى الخارج J)، أي أن :

$$(M - E) = (F - J) \qquad (2)$$

وبوضع المعادلة (2) في (1) :

$$(I = (Y - C) + (F - J) \qquad (3$$

وعندما يكون الدخل عند مستواه المتوقع Y* والاستهلاك معطى خارجيا، فإن المعادلة (3) تبين لنا المدخرات المقيدة لمستوى الاستثمار IS، وكذلك المدخرات المقيدة لمعدل نمو الناتج المتوقع بافتراض ثبات النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج، وفي هذه الحالة تكون فجوة الادخار :

$$(IS = I - (Y^* - C) - (F - J) \qquad (4$$

ويشير الحد الثاني من الجانب الأيمن إلى الادخار المحلي، والحد الثالث يشير إلى التحويلات الخارجية، فلو قمنا بنقل J إلى الحد الثاني من الجانب الأيمن، فإن فجوة الادخار تصبح :

$$(IS = I - (Y^* - C - J) - F \qquad (5$$

حيث يعبر الحد الثاني من الجانب الأيمن من المعادلة (5) عن المدخرات القومية، ويعبر الحد الثالث عن الادخار الأجنبي.

والتحليل المتبع في إطار نموذج الفجوات الثلاث يعتمد على أساس المعادلة (4) أكثر من اعتماده على المعادلة (5)، والسبب في ذلك أن التغيرات في مدفوعات فوائد الديون الخارجية – التي تشكل أساس التغير في J خلال الأجل القصير – لا تقع تحت سيطرة حكومات الدول المقترضة، ولذلك فهي تعتبر خارجية كذلك الحال بالنسبة للتدفقات الرأسمالية. ويجري التمييز في إطار هذا النموذج بين مدفوعات فوائد الديون الحكومية (ζJ) ومدفوعات فوائد الديون الخاصة ((1-J) (ζ J = ζJ-1)+ J)، حيث J ζ . ولهذه التفرقة أهمية كبيرة بالإمكان إظهارها من خلال إعادة صياغة المعادلة (4):

$$(I = S-p + (T- G) + (F - J) \qquad (6$$

حيث S_p الادخار الخاص (S_p=Y_p- C_p)، Y_p الدخل الخاص، C_p الاستهلاك الخاص، ويشير (T- G) إلى فائض أو عجز الموازنة في الحساب الجاري، (F – J) صافي التدفقات الخارجية. فلو أن الحكومة هي المتحملة بالديون الخارجية، وبالتالي هي المسؤولة عن دفع فوائد هذه الديون من خلال إيراداتها فإن المعادلة (6) تصبح :

$$I = (Y_p - C_p) + (T - J - G) + F \quad (7$$

وتبين هذه المعادلة أن الاستثمار الإجمالي يتم تمويله من خلال الادخار الخاص والادخار العام والادخار الأجنبي على التوالي، وبافتراض أن مستوى الدخل الخاص المتوقع عند مستوى الدخل القومي المتوقع(Y*) هو Y_p* ، فإن فجوة الادخار تصبح كاللآتي :

$$IS = I - S_{(p^*)} - (T - J - G) - F \quad (8$$

أما فجوة النقد الأجنبي في إطار نموذج الفجوات الثلاث، فتقسم الواردات إلى واردات رأسمالية وواردات أخرى، أي أن :

$$M = M_k + M_0 \quad (9$$

وبافتراض أن الواردات الرأسمالية تساوي

$$m I = M_k \quad (10)$$

حيث $0 < m < 1$ والذي يشير إلى نسبة الواردات الرأسمالية إلى إجمالي الاستثمار، وبافتراض أن صافي الصادرات (NE) يساوي الفرق بين الصادرات (E)، والواردات الأخرى، كالآتي:

$$NE = E - M_0 \quad (11$$

وبوضع كل من المعادلة (9) والمعادلة (11) في المعادلة (2)، وإعادة ترتيب الدوال فإننا نحصل على معادلة تمويل الاستثمار من النقد الأجنبي:

$$I = (1/m) [NE + (F - J) \quad (12$$

و بإدخال الفرض الحرج المتعلق بأن صافي الصادرات (NE) لا يمكن أن تزيد عن ذلك الصافي المعطى بالطلب العالمي NE*، وبالتالي فإن فجوة التجارة تصبح كالآتي:

$$IE = I - (1/m)\,[\,NE^{*} + (F - J)\,] \qquad (13$$

وبمقارنة المعادلة (13) مع المعادلة (8) تتضح لنا فرضية تشنري القائلة إن تأثير التحويلات الخارجية على معدل النمو في الاقتصاديات المقيدة بنقص النقد الأجنبي يكون أكبر من التأثير على معدل النمو في الاقتصاديات المقيدة بنقص المدخرات المحلية (Bacha, 1989: 7).

وأخيراً، ظهرت أهمية الفجوة المالية عندما حدثت أزمة الديون وتزايد شعور الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمثقلة بالديون مثل البرازيل بأن الصعوبات التي تواجه عملية النمو قد أتت من قيود الموازنة الحكومية أكثر من قيود النقد الأجنبي أو المدخرات. والصيغة المبسطة لهذا المفهوم كانت بتقسيم الاستثمار I إلى استثمار خاص I_p واستثمار حكومي I_g ، كالآتي :

$$I = I_p + I_g \qquad (14$$

وباستخدام المعادلة (14) في المعادلة (6) يكون قيد الموازنة الحكومية على الاستثمار الحكومي بالصورة الآتية:

$$I_g = (S_p - I_p) + (T - G) + (F - J) \qquad (15$$

وبافتراض أن الاستثمار الخاص يعتمد على الاستثمار الحكومي، فإن القيمة القصوى له تكون بالصورة الآتية:

$$Ip = k^{*} I_g \qquad k^{*} > 0 \qquad (16)$$

حيث (k) معامل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتعبر المعادلة (16) عن فكرة أن تباطؤ التنمية إنما يرجع إلى طبيعة الدور الذي يقوم به الاستثمار الحكومي في بناء الهياكل الأساسية والصناعات الأساسية التي تفتح آفاقا أمام أرباح الاستثمار الخاص، وهو ما يطلق عليه بفرضية (Crowding – in) التي يرجع جذورها إلى تحليل (Gerschenkron) لتاريخ أوروبا الاقتصادي مع دعم تطبيقي ليس فقط في الصناعات النابحة التي أتت بعد الحرب العالمية الثانية في العديد من الدول مثل البرازيل والهند وكوريا والمكسيك وتركيا، ولكن أيضاً في تجارب النمو الحديثة في الدول الصناعية؛ حيث أكدت التجارب الحديثة أن تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص يكون سلبياً في ظل ارتفاع معدل التضخم، ذلك أن التضخم الحاد يكون مؤشراً بأن المستقبل القريب سيكون مصحوباً بتضخم جامح أو أن الضرائب سترتفع، وكلا البديلين لهما تأثير سلبي على أرباح الاستثمارات الخاصة.

وبافتراض عدم وجود سوق للسندات الحكومية، فإن التوسع النقدي يصبح هو البديل الوحيد للتمويل المحلي لعجز الموازنة الحكومية. ويعني أن هناك مدخرات خاصة محتملة (S_p) - (I_p*) وأنه من خلال رسوم السيادة تستطيع الحكومة الاستيلاء على هذه المدخرات الزائدة. ومع افتراض أن رسوم السيادة دالة في متغيرين هما معدل التضخم (p) والميل إلى الاكتناز (h)، كالآتي:

$$(S_p - I_p = \Delta H/P = F(p,h) \quad (17$$

حيث ΔH التغير في النقود الاسمية المحتفظ بها من قبل الأفراد، و P مستوى الأسعار، تأخذ العلاقة بين رسوم السيادة والتضخم شكل منحنى (Laffer)، حيث أن رسوم السيادة تتزايد في البداية، وتبدأ في التناقص بعد فترة مع ارتفاع معدل التضخم. وبوضع المعادلة (17) في المعادلة (14)، فإن القيد المالي لمستوى الاستثمار يمكن صياغته في الصورة الآتية:

$$(IF = (1 + k^*)\,[\,F(p,h) + (T - G) + (F - J)\,] \quad (18$$

3. تطبيق نموذج الفجوات الثلاث على الاقتصاد اليمني

يمكن إيجاد الفجوات الثلاث في الاقتصاد اليمني من خلال المعادلات الآتية (محي الدين، 1998: 152):

$$(ISt = Ti - Ps - Gs - A)$$

$$(IF = Gi - Gs - A - \Delta sm)$$

$$(IE = IM - EX)$$

حيث:

IS = فجوة الادخار ، Ti = إجمالي الاستثمار ، Ps = الادخار الخاص

Gs = الادخار الحكومي ، A = الهبات والمساعدات النقدية

IF = الفجوة المالية ، Gi = الاستثمار العام ، Δsm = التغير في العرض النقدي

IE = فجوة التجارة ، IM = إجمالي الواردات ، EX = إجمالي الصادرات

وتعطي هذه المعادلات نتائج أدق من نتائج استخدام القوانين سالفة الذكر واستخدام البيانات المتاحة.

جدول رقم (5): تطور الفجوات الثلاث خلال الفترة 2001-2014 ونسبتها إلى الناتج القومي (بملايين الريالات)

السنة	فجوة الادخار	نسبة إلى الناتج القومي	الفجوة المالية	نسبة إلى الناتج القومي	فجوة التجارة	نسبة إلى الناتج القومي
2001	-20036	-1.1%	-163417	-9.1%	-153108	-8.6%
2002	6210	0.3%	-88218	-4.4%	-72920	-3.6%
2003	24210	1.0%	-71480	-3.1%	-10779	-0.5%
2004	-42353	-1.6%	-91847	-3.5%	-17063	-0.6%
2005	-176236	-5.3%	-109028	-3.3%	-44668	-1.3%
متوسط	-41641	-1.3%	-104798	-4.7%	-59708	-2.9%
2006	-30127	-0.7%	-453143	-10.6%	-119386	-2.8%
2007	300075	6.2%	57753	1.2%	437478	9.0%
2008	285,607	5.0%	26,167	0.5%	568717	10.0%
2009	546,919	9.8%	285,844	5.1%	591530	10.7%
2010	265,229	4.1%	45,006	0.7%	637243	9.9%
متوسط	273541	4.9%	-7675	-0.6%	423116	7.4%
2011	32,941	0.5%	300,148	4.9%	513608	8.3%
2012	436,433	6.6%	-322,693	-4.9%	906874	13.7%
2013	633,463	8.9%	122,727	1.7%	1322740	18.5%
2014	775,171	11.4%	386,032	5.7%	1754924	25.7%
متوسط	469502	6.8%	121554	1.8%	1124537	16.6%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول 1و 2و3و4، والملحق 1 و2 و3.

ومن خلال الجدول (4) الذي يوضح فجوتي الادخار والتجارة والفجوة المالية، ونسبة كل منها إلى الناتج القومي الإجمالي، يتبين الآتي:

- خلال الفترة الأولى (2001-2005) تحقق فائضاً في الموارد التمويلية في عام 2001حيث بلغت الفجوات الثلاث أرقاماً سالبة مما يعني وجود فائض بمقدار الفجوة. وفي العامين 2002 و2003 بلغت فجوة الادخار 6210 و 24210 مليون ريال على التوالي، بينما بلغت الفجوة المالية وفجوة التجارة خلال العامين أرقاماً سالبة أي أنها حققت فائضاً. كما حققت الفجوات الثلاث فائضاً خلال العامين 2004 و2005. وفي المجمل يمكن القول إن فجوة الادخار كانت الفجوة المسيطرة سواء في حجمها المطلق أو النسبي (نسبة إلى إجمالي الناتج القومي) خلال الفترة 2002 و2003، بينما حققت الفجوات الثلاث فائضاً خلال الأعوام 2001 و2004 و2005، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة المدخرات الخاصة والحكومية وتحقيق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ خلال هذه الفترة 2001-2005 (153108)، (72920)، (10779)، (17063)، (44668) على التوالي، مما مكن من تغطية الموارد اللازمة للاستثمار خلال هذه الفترة سواء المحلية أو الأجنبية.

- خلال الفترة الثانية والثالثة (2006-2014)، فاقت فجوة التجارة الخارجية فجوتي الادخار والمالية سواء في حجمها المطلق أو النسبي (نسبة إلى إجمالي الناتج القومي)، وبالتالي كانت هي القيد الحاكم للاستثمار والنمو، حيث حققت الفجوات الثلاث فائضاً خلال هذه الفترة باستثناء العام 2006. وقد بلغت فجوة الادخار (-30127) مليون ريال، بينما بلغت فجوتي التجارة والمالية (-119386) و(-453143) مليون ريال على التوالي. وتشير فجوة التجارة إلى أن الاقتصاد القومي وإن كان قد استطاع زيادة مدخراته القومية وبالتالي استخدامها في زيادة الناتج من السلع والخدمات، إلا أنه لم يستطع ترجمة هذه الزيادة في المدخرات إلى صادرات سلعية وخدمية تدر عملات أجنبية، وذلك إما لتدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه الصادرات، وإما لركود الطلب العالمي عليها، أو عدم تمتع هذه السلع بمزايا تنافسية تجعلها قادرة على اختراق الأسواق الخارجية، أو نتيجة لضعف هيكل الإنتاج. وتعد قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد أحد القيود المهمة على النمو، ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج في بدايتها إلى خلق الهياكل الأساسية وإنشاء مشاريع

استثمارية جديدة، تستلزم استيراد سلع رأسمالية ووسيطة، ناهيك عن الحاجة إلى الواردات من السلع الغذائية لتغطية عجز الإنتاج المحلي منها.

ويتطلب الوصول إلى معدل النمو المستهدف والمقيد بفجوة التجارة (الناتجة عن نقص الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة) إما توفير موارد نقد أجنبي بصورة كافية (من خلال زيادة الادخار القومي أو زيادة الصادرات أو زيادة الادخار الأجنبي) أو العمل على توسيع الفجوات الصغرى (فجوة الادخار والفجوة المالية) إلى حدود الفجوة الكبرى (فجوة التجارة)، باعتبار أن تغطية الفجوة الكبرى شرط ضروري لبلوغ معل النمو المستهدف (محيي الدين، 1998: 154-156). ومن منظور توفير موارد النقد الأجنبي نجد أن الادخار القومي قد انخفض من (906862) مليون ريال عام 2006 إلى (174461-) مليون ريال عام 2014، أي بمعدل 119%، وبالتالي فإنه من غير الممكن سد فجوة التجارة من خلال المدخرات القومية. وبالنسبة لتوسيع الفجوات الصغرى إلى حدود الفجوة الكبرى، فإن زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي والخاص غير ممكن في ظل المدخرات المحلية المنخفضة، ناهيك عن الواردات الاستثمارية والوسيطة التي لا يمكن توفيرها محلياً.

وبالنسبة للإنفاق الاستهلاكي، فإن زيادته يعقد مسألة النمو في الجمهورية اليمنية، لأن ضعف هياكل الإنتاج في اليمن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الواردات لتغطية فائض الطلب. وبالتالي فإنه من الضروري على الدولة اتباع بعض الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض حجم فجوة التجارة إلى المستوى الملائم لتحقيق معدل النمو المستهدف، ومن تلك الإجراءات الآتي (محيي الدين، 1998: 161:163):

- تخفيض حجم تراكم رأس المال الإجمالي إلى الحدود المتوفرة من النقد الأجنبي.
- رفع سعر الصرف بما يساعد على زيادة الصادرات وخفض الواردات.
- رفع كفاءة الاستثمارات القائمة.
- تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي المستهدف لرفع حجم المدخرات المحلية المستهدفة.
- تقييد استخدام النقد الأجنبي ووضع ضوابط لتدهور احتياطيات البلد من النقد الأجنبي كترشيد الاستيراد واستخدام نظام الحصص لبعض السلع المستوردة واستبدال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية وتقليص النفقات الحكومية وتحسين طرق تحصيل وجباية الإيرادات الحكومية.

المبحث الثالث
وسائل تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي (الصادرات) في اليمن

تحظى الصادرات بأهمية كبير في زيادة الناتج القومي وتحسين متوسط الدخل ومستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وتوسع الأنشطة الاقتصادية، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام. كما تعزز الصادرات مبدأ الاعتماد على الذات، رغم أن الذهن ينصرف عند الحديث عن الاعتماد على الذات إلى فكرة الاكتفاء الذاتي، وهو مبدأ قديم متعارف عليه يذهب باختصار إلى أن تنتج الدولة كل ما تحتاجه من سلع وخدمات ووسائل إنتاج اعتماداً بصورة جوهرية على ما يتاح لها من موارد وسوق محلية. ولا يخلو هذا المفهوم بصيغته التقليدية من تبذير في استخدام الموارد عن طريق إقامة مشروعات وقطاعات إنتاجية – بغرض تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي – قد لا تستند إلى أسس اقتصادية سليمة واعتبارات التكلفة والعائد، مما يؤدي إلى ضياع الموارد وارتفاع كلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية. الا أن المفهوم الصحيح للاعتماد على الذات يذهب إلى تطوير قطاعات وصناعات تتمتع منتجاتها بمزايا نسبية تتيح تصدير فوائضها للعالم الخارجي، وبالمقابل يتم استيراد ما تحتاجه البلاد من سلع لا يتسنى إنتاجها محلياً (البحر، 1990: 353).

إن لليمن مزايا نسبية يتمتع بها في مجموعة من القطاعات التي يرى أن لها مستقبلاً في التصدير، إلا أن صادراته تواجه مشاكل ومعوقات تحد من مقدرتها على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية. ولا شك أن اتباع الإجراءات والوسائل المناسبة في تنمية الصادرات سواء المنظورة (التقليدية وغير التقليدية) أو غير المنظورة يمكن صادرات اليمن من المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الداخل، وبالتالي دعم عملية التنمية والاستقرار الاقتصادي في اليمن.

وانطلاقا من ذلك، يناقش هذا المبحث أهم الصادرات المنظورة وغير المنظورة في اليمن من حيث تطورها والمشاكل التي تواجهها ووسائل تنميتها.

أولا: تنمية الصادرات المنظورة

يتناول هذا الجزء دراسة تطور الصادرات السلعية الزراعية والسمكية والنفطية خلال الفترة 2001-2014، كما يتطرق إلى أهم الصادرات السلعية في اليمن التي يمكن تنميتها لزيادة تدفقات النقد الأجنبي. ونظراً لطبيعة تقلب أهم الصادرات السلعية وعدم انتظام بعضها، فقد تم اختيار أهمها للدراسة.

1- تنمية الصادرات الزراعية

تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة في الجمهورية اليمنية، حيث تسهم في تنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحريك القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات الإنتاجية، فهو يمثل مصدرا للمنتجات الغذائية ومصدراً لمدخلات الإنتاج الصناعي. ويشغل القطاع الزراعي أكثر من 54% من القوى العاملة، ويرتبط به حوالي 73.5% من السكان (كتاب الإحصاء الزراعي، 2016). وقد تطورت الصادرات الزراعية خلال الفترة 2001-2014، حيث ارتفعت من 13107 مليون ريال عام 2001 إلى 26456 مليون ريال عام 2005، بمتوسط نمو 19.4% خلال الفترة الأولى. وفي الفترة الثانية 2006-2014، انخفض متوسط نمو الصادرات الزراعية إلى 11%.

جدول رقم (6): تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2001-2010) بآلاف الريالات*

السنة	الصادرات الزراعية	معدل النمو	السنة	الصادرات الزراعية	معدل النمو
2001	13,107,620	%10	**2006**	24,978,183	-6%
2002	14,371,210	10%	**2007**	24,260,866	-3%
2003	20,755,868	44%	**2008**	32,707,601	35%
2004	18,069,657	-13%	**2009**	36,637,385	12%
2005	26,456,756	46%	**2010**	42,803,899	17%
متوسط		**%19.4**	متوسط		**%11**

المصدر: كتاب الإحصاء الزراعي للفترة 2000-2010. * لم تتوفر البيانات للفترة 2011 وحتى 2014.

ويعزى السبب في تراجع معدل نمو الصادرات الزراعية إلى مجموعة من المشاكل والمعوقات التي أثرت وتؤثر على نشاط القطاع وتحد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(مفلح، 2007: 20-22؛ قائد، 1999: 183-198)، يمكن حصرها في الآتي:

- منافسة وإحلال محصول القات محل المحاصيل الأخرى الممكنة التصدير.
- ضيق المساحة الصالحة للزراعة ومحدوديتها.
- انخفاض وعدم كفاية التسهيلات التمويلية الموجهة للقطاع الزراعي، سواء ما يتعلق بالبنى التحتية من طرق وشبكات نقل أو الخدمات التسويقية والتصديرية للمنتجات الزراعية مثل مراكز تجميع وإعداد المنتجات الزراعية.
- ضعف مستوى الخدمات المقدمة للمزارع وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية والآلات الحديثة.
- القصور في الخدمات التسويقية للمتحصلات الزراعية المتمثلة في جميع العمليات التسويقية التي تجري على السلعة التصديرية خلال انتقالها من المنتج المحلي وحتى وصولها إلى المستورد في الوقت والمكان المناسبين كالتعبئة والتغليف والتبريد والنقل والترويج ... إلخ.
- قصور السياسة السعرية، حيث تعتمد المساحة المزروعة من محصول معين على العائد الصافي، ومن ثم فإن المساحة المزروعة بالمحاصيل التصديرية ذات التسليم الاجباري أو التسويق التعاوني سوف تنخفض في حالة زيادة الفرق بين السعر الذي يحصل عليه المزارع وسعر التصدير أو السوق المحلي.
- اتباع أساليب بدائية إضافة إلى ضعف الإمكانيات المتاحة والضرورية للإنتاج خصوصا الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع بمختلف أنشطته العلمية والبحثية والتدريبية.

ويمكن التغلب على المعوقات التي يعاني منها قطاع الزراعة والتي تحد من تطوره ونموه وتعيق تصدير منتجاته، وذلك من خلال إجراءات ووسائل تحفيزية تساند المزارعين وتساعدهم على إنتاج السلع التصديرية بجودة عالية وكميات كبيرة(مفلح، 2007: 12-13؛ قائد، 1999: 306-309)، ومن أهمها الآتي:

- تحفيز المزارعين وتشجيعهم على التحول التدريجي من زراعة القات إلى زراعة المحاصيل النقدية.

- استكمال شبكة المعلومات الزراعية عن إنتاج وتسويق الصادرات وتحديد جودة المنتجات ونوعية الخامات ... إلخ.
- إنشاء هيئات ومراكز بحثية ودعمها بالكادر المختص والأجهزة والتجهيزات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الزراعي وتكنولوجيا المحاصيل النقدية والحفاظ على البيئة الزراعية النظيفة.
- إنشاء السدود الصغيرة والحواجز المائية والعناية بأساليب وطرق هندسة الري الزراعي للحفاظ على مياه الأمطار والسيول والغيول.
- إجراء الأبحاث الزراعية التي تشمل برامجها الأساسية استنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية والنوعية الجيدة.
- دعم مراكز وقاية المزروعات في كافة المحافظات.
- إحلال الميكنة الزراعية محل الأيدي العاملة.
- دراسة أنماط الطلب في الأسواق الخارجية وعلى وجه التحديد أسواق الدول المجاورة، وكذلك أنماط الإنتاج في اليمن خصوصاً تقدير فترات ذروة إنتاج المحاصيل الرئيسة التي يمكن تصديرها.
- الاهتمام بجودة وتطوير الإنتاج بحيث تواكب أنماط واحتياجات الاستهلاك الخارجي وبالتالي ترفع من القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

2- تنمية الصادرات السمكية

تتمتع الجمهورية اليمنية بالعديد من المقومات الاستثمارية في القطاع السمكي، كالتنوع البيولوجي على طول 2500 كم من السواحل والموقع الإستراتيجي القريب من أسواق التصدير الرئيسية واللذين يعدان أهم المرتكزات الأساسية للتنويع الاقتصادي. وللقطاع السمكي دور مهم في المساهمة في الدخل القومي وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية، كما أنه أحد المصادر التي تدر نقداً أجنبياً للبلاد. ويتطرق هذا الجزء إلى تطور الصادرات السمكية والمشاكل والمعوقات التي تحد من نموها ووسائل تطوير وتنمية القطاع السمكي.

الجدول رقم (7): تطور الصادرات السمكية خلال الفترة (2001-2014)

السنة	مليون دولار	معدل النمو	السنة	مليون دولار	معدل النمو
2001	69	109%	2011	290	6.6%
2002	141	104%	2012	292	0.7%
2003	181	28%	2013	294	0.7%
2004	210	16%	2014	268	-8.8%
2005	241	15%	متوسط		-0.2%
متوسط		55%			
2006	259	7%			
2007	197	-24%			
2008	235	19%			
2009	223	-5%			
2010	272	22%			
متوسط		3.9%			

المصدر: وزارة الثروة السمكية: الإدارة العامة للجودة والشؤون الفنية.

ويتضح من الجدول رقم (7)، أن الصادرات السمكية حققت تطوراً فاق تطور الصادرات الزراعية في المجمل خلال الفترة 2001-2014. وقد اتسمت الفترة 2001م-2005م بارتفاع نمو الصادرات السمكية، بلغت ذروتها في العام 2005 بقيمة 241 مليون دولار، بينما حقق العام 2001 أعلى نمو بلغ 109%. وفي الفترة الثانية حققت الصادرات السمكية متوسط نمو 3.9% بانخفاض 51% عن الفترة السابقة، إلاّ أن قيمة

الصادرات ارتفعت من 259 مليون دولار عام 2006م إلى 272 مليون دولار عام 2010م. وفي الفترة الثالثة انخفض نمو الصادرات السمكية إلى -0.2% نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.

وهناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعيق تنمية الصادرات السمكية في اليمن (تقرير الوضع الراهن للقطاع السمكي، 2020: 15؛ تقرير الزيارة الميدانية لقيادة وزارة الثروة السمكية للمحافظات الساحلية، 2008: 8-11؛ الخطة المرحلية الثانية من الرؤية الوطنية - مرحلة تحليل الوضع الراهن لوزارة الثروة السمكية، 2020: 11-12)/ أهمها الآتي:

- القصور في التشريعات واللوائح المنظمة للاصطياد التقليدي والتسويق والرقابة والتفتيش والمزاد العلني والاستزراع والإرشاد السمكي وغيرها.
- غياب الإحصاءات الحقيقية والموثوق بها في معظم مراكز الإنزال مما ترتب عليه عدم وجود قاعدة بيانات للإنتاج السمكي، حيث إن ما يتم رصده من كمية الإنتاج السمكي في السجلات يمثل 30% من الكميات الفعلية، إذا ما تمت مقارنتها بعدد قوارب الصيد التقليدية العاملة في مراكز الإنزال.
- القصور في عملية تسجيل وترقيم وترخيص قوارب الصيد التقليدي، كما أن تلك القوارب غير مجدية ووسائل الصيد التي يتبعها الصيادون بدائية ولا تتوفر فيها الشروط والمعايير الصحية بما يحافظ على جودة المنتجات السمكية، مما أدى إلى زيادة التالف والفاقد من الأسماك التي تبلغ 15% من إجمالي الصيد.
- تواجد أساطيل صيد أجنبية تعمل داخل المياه الإقليمية اليمنية ضمن اتفاقيات معينة تستغل الثروة السمكية لصالحها مقابل عائد اقتصادي ضئيل.
- افتقار الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية للبنية الأساسية لخدمة النشاط السمكي خاصة الموانئ والمراسي الثابتة والعائمة والألسنة البحرية وساحات الحراج النموذجية وكذلك مخازن وثلاجات حفظ الأسماك ومعامل الثلج وورش الصيانة وغيرها.
- صعوبة ووعورة الطرق المؤدية إلى عدد من مراكز الإنزال السمكي خصوصا في محافظات المهرة وشبوة وتعز والحديدة.
- نقص وعدم تطوير الخدمات التسويقية المختلفة.

- ضعف جانب الأبحاث في الأحياء البحرية وعدم حصول الكوادر البحثية على دورات تأهيلية.
- ضعف دور المرأة الساحلية في عملية التنمية السمكية.
- الاصطياد غير القانوني وجرف الموارد السمكية.

ومع هذه المعوقات، فإن وضع القطاع السمكي لا يعد كافياً لجذب المستثمرين وليصبح القطاع رائداً ومصدراً مهماً للنقد الأجنبي في اليمن. ومن أهم الوسائل والأساليب اللازمة لتنمية هذا المورد الآتي (مفلح، 2007: 13؛ تقرير الزيارة الميدانية لقيادة وزارة الثروة السمكية للمحافظات الساحلية، 2008: 11-14):

- إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات فنية واحصائية تخدم إدارة قطاع الموارد السمكية.
- إعمار الشواطئ ودعم بناء مساكن تعاونيات الصيادين وتقديم القروض لهم لشراء لوازم الصيد، وتوجيه الشباب لمهنة أو حرفة الصيد وتقديم الدعم والتأهيل والتدريب لهم.
- استكمال إعداد اللوائح المنظمة لأنشطة القطاع السمكي (لائحة الصيد التقليدي، لائحة الرقابة والتفتيش، لائحة الصادرات السمكية، لائحة المزاد العلني، لائحة الاستزراع السمكي) بالتنسيق مع وزارة الشؤون القانونية.
- عمل برامج تدريب للصيادين في كيفية الحفاظ على الثروة السمكية والبيئة البحرية.
- تشجيع القطاع الخاص وتقديم التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة، للاستثمار في مجال اصطياد الأسماك والأحياء البحرية غير المستغلة وإقامة أسواق نموذجية لبيع الأسماك بالجملة والتجزئة، وإقامة شركات لتسويق الأسماك ومصانع ثلج ومخازن حفظ وتجميد.
- دعم مركز علوم البحار ومركز تربية الأحياء البحرية بالإمكانيات المادية والبشرية، حتى يتمكن من القيام بالدراسات والبحوث الاستكشافية لتحديد مواسم الصيد ومناطق توزيع الثروة السمكية.
- إعطاء الثروة السمكية أولوية وأهمية خاصة عند وضع الخطط والبرامج التنموية.

3. تنمية صادرات البترول والغاز

كان لإنتاج البترول والغاز الطبيعي في اليمن منذ النصف الثاني من الثمانينيات الدور الأهم في توفير النقد الأجنبي وتمويل الأنشطة الاقتصادية في اليمن. وقد أدى نمو الإنتاج في القطاع النفطي إلى ازدياد دور القطاعات الإنتاجية المحلية في توليد الدخل، كما أدى إنتاج النفط وتصديره إلى المزيد من التشابك بين الاقتصاد اليمني والاقتصاد العالمي. ويجب التركيز على الآثار التنموية التي يحققها قطاع النفط على بقية القطاعات الصناعية والزراعية؛ أي بتطويرها جنباً إلى جنب مع قطاع النفط، وذلك لخلق اقتصاد محلي مترابط ومتعدد الأنشطة الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على قطاع النفط وحده، مما يقلل أثر الاعتماد الشديد على السوق العالمية وتقلباتها (البحر، 1990: 292). ويناقش هذا الجزء تطور صادرات النفط والغاز في اليمن والمشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع ووسائل تنميته.

ويلاحظ من الجدول رقم (8) تناقص إنتاج النفط باستمرار خلال الفترة 2001-2014، حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط السنوي في العام 2001 (160.05) مليون برميل، ثم انخفض إلى (146.09) مليون برميل خلال العام 2005م، وذلك بمتوسط نمو -2% للفترة 2001م-2005م وبمتوسط -7% خلال الفترة التالية 2006-2010، وبلغ الإنخفاض أقصاه في العامين 2011 و2012 بمعدل -23% و-19% على التوالي.

جدول رقم (8): إجمالي إنتاج النفط السنوي خلال الفترة 2001-2012 (مليون برميل)

السنة	إجمالي إنتاج النفط السنوي	معدل النمو	السنة	إجمالي إنتاج النفط السنوي	معدل النمو
2001	160.05	0.2%	2007	116.667	-13%
2002	159.92	0%	2008	107.415	-8%
2003	157.27	-2%	2009	103.57	-4%
2004	147.5	-6%	2010	100.105	-3%
2005	146.091	-1%	متوسط		-7%
متوسط		-2%	2011	77.128	-23%
2006	133.487	-9%	2012	62.212	-19%

المصدر: وزارة النفط والمعادن، إحصاءات النفط والغاز والمعادن للفترة 2005-2012.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (9) مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات والتي بلغت نسبة كبيرة جداً بمتوسط 91% إجمالي الصادرات خلال الفترة 2001-2005م، انخفضت قليلاً إلى 89% في الفترة الثانية 2006-2010م وإلى 83% في الفترة في 2011-2014م. ورغم الانخفاض المستمر في إنتاج النفط، إلا أنه ما زال القطاع المهيمن على صادرات اليمن.

جدول رقم (9): الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2001-2014 (ألف ريال)

السنة	صادرات النفط والغاز	نسبة إلى إجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة إلى إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات
2001	536,893,673	94%	32,113,819	6%	569,007,492
2002	530,293,113	91%	55,652,904	%9	585,946,017
2003	618,593,713	90%	66,314,000	%10	684,907,713
2004	660,854,903	90%	70,926,148	%10	731,781,051
2005	910,994,617	88%	129,663,288	%12	1,040,657,905
متوسط		91%		%9.4	
2006	1,207,397,513	92%	108,800,145	%8	1,316,197,658
2007	1,107,291,184	88%	149,125,554	%12	1,256,416,738
2008	1,325,466,677	87%	193,695,790	%13	1,519,162,467
2009	1,129,340,676	89%	140,793,755	%11	1,270,134,431
2010	1,274,240,312	87%	183,573,672	%13	1,457,813,984
متوسط		89%		%11.4	
2011	1,314,415,980	86%	209,400,021	%14	1,523,816,001
2012	1,316,469,593	87%	198,046,816	%13	1,514,516,409
2013	1,247,656,698	80%	317,783,893	%20	1,565,440,591
2014	1,112,652,594	78%	306,745,601	%22	1,419,398,195
متوسط		83%		%17.2	

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2001-2016م.

ويمكن تنمية صادرات البترول والغاز في اليمن من خلال تبني عدد من السياسات والإجراءات (قائد، 1999: 276-279)، أهمها:

- وضع إستراتيجية للاستخدام الأمثل للثروة النفطية وتحديد الأهداف بعيدة المدى للاستغلال.
- التوسع في الاكتشافات وتطوير الحقول من خلال البحث والتنقيب وتنمية الاحتياطيات.
- إعادة النظر في استغلال الآبار التي تحتوي على كميات تجارية قليلة وتنسحب الشركات منها.
- المراجعة والتقييم المستمرين لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج الحالية والاتفاقيات المتوقع المصادقة عليها مستقبلاً لتحفيز الشركات على زيادة الاستثمار في قطاع النفط والغاز.
- إعادة النظر في كمية نفط الكلفة المستقطع لصالح الشركات الأجنبية المنتجة للنفط في اليمن، والذي يصل في بعضها إلى حوالي 43%.
- تشجيع القطاع الخاص المحلي لإقامة الشركات الخدمية المساندة للصناعة الإستخراجية النفطية.
- تطوير الإدارة العامة لتسويق حصة الحكومة من النفط الخام لمواكبة التطورات الجارية في تسويق النفط في الأسواق الخارجية.
- الضغط على الاستهلاك المحلي من النفط والعمل على تنمية أو زيادة معدلات التصدير.
- القيام بإنشاء خزانات على اليابسة في رأس عيسى يتم الشحن إلى البواخر منها بدلاً من الخزان العائم الذي يمكن أن يتعرض إلى مخاطر ولصعوبة حمايته وصيانته لكونه بعيدا عن اليابسة.
- تأهيل الكادر الوظيفي من مهندسين وفنيين وإداريين ومحاسبين لمواكبة تطور الأعمال النفطية.

ثانياً: تنمية الصادرات غير المنظورة

يركز البعض في تعريف التجارة الخارجية على الجانب السلعي للعلاقات التجارية الدولية مستبعداً الشق الخدمي منها، مما أوجب تعديل المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية ليتسع نطاقها مع روح المتغيرات الاقتصادية العالمية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، ولتشمل تجارة الخدمات (غير السلعية). وتعرف هذه التجارة أيضاً بغير المنظورة حيث تعدد أنشطتها لتشمل خدمات الشحن والنقل والخدمات الهندسية

والسياحية والفندقية والمعلومات والتكنولوجيا والتدريب والتأهيل والأمن والحراسة وخدمات العمالة والبناء والخدمات المالية (مصرفية، سوق المال)، والخدمات العلاجية، وغيرها (محمود، 2004: 463-464). ويتناول هذا الجزء الصادرات غير المنظورة في اليمن بالتركيز على متحصلات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج باعتبارهما أهم مصدرين للنقد الأجنبي في اليمن.

1. تنمية المتحصلات السياحية

تعرف السياحة أنها نشاط إنساني يقوم على انتقال الأفراد من مكان إقامتهم الأصلي إلى أماكن أخرى مختلفة، وذلك لفترة مؤقتة ولأسباب أخرى غير الإقامة الدائمة أو الحصول على عمل (بيج، 2008/2007: 28). وتعد السياحة رافداً مهماً للاقتصاد الوطني من خلال التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمتع الجمهورية اليمنية بمجموعة من المقومات الجاذبة للسياح من مختلف أنحاء العالم كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس المتنوعة التي تمنح السائح خيارات مختلفة كالسياحة البحرية أو الجبلية الريفية أو البيئية (المحميات) أو العلاجية أو الصحراوية.

أ) تطور متحصلات النقد الأجنبي من السياحة خلال الفترة 2001-2014م

تعتبر السياحة في اليمن سياحة عابرة نتيجة أن غالبية من يزورون اليمن هم سياح وجهتهم الأصلية إما مصر أو الأردن أو دولة أخرى من دول المنطقة. ويتضح من خلال الجدول رقم (10) تقلب توافد السياح إلى اليمن والعوائد المتحققة من السياحة، حيث بلغ متوسط نمو عدد السياح 38% خلال الفترة 2001-2005م، بينما ارتفعت حصيلة النقد الأجنبي من السياحة من 105 مليون دولار في عام 2002م إلى 262 مليون دولار في عام 2005م بمتوسط نمو 36% خلال هذه الفترة. وارتفعت حصيلة النقد الأجنبي من السياحة إلى 1,161 مليون دولار في عام 2010، مقارنة بـ 309 مليون دولار في عام 2006 وذلك بمتوسط نمو 39% للفترة، بينما ارتفع متوسط نمو السياح بحوالي 37% خلال الفترة. وفي الفترة الثالثة 2011-2014م، انخفض متوسط نمو السياح إلى 8% والذي يعزى إلى الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، وانخفضت حصيلة النقد الأجنبي من السياحة إلى 780

مليون دولار في عام 2011م محققة انخفاضاً بنسبة -19% عن الفترة السابقة. ومع ذلك، عاودت الحصيلة إلى الارتفاع وإن بنسبة ضئيلة حيث بلغت 937 مليون دولار في عام 2014، ليصبح متوسط نمو حصيلة النقد الأجنبي من السياحة خلال هذه الفترة -3%.

جدول رقم (10): السياح الوافدون والليالي السياحية والعائدات السياحية (مليون دولار) خلال الفترة 2001-2014م

السنة	السياح الوافدون	الليالي السياحية	العائدات السياحية (مليون دولار)	معدل النمو	
				عدد السياح	حصيلة النقد الأجنبي
2001	75146	224165		3%	
2002	98020	588120	105	30%	
2003	154667	928002	139	58%	32%
2004	273732	1642392	214	77%	54%
2005	336,070	2,016,694	262	23%	22%
متوسط				38%	36%
2006	382,028	2,292,168	309	14%	18%
2007	379,390	3,035,120	425	-1%	38%
2008	1,022,737	11,891,336	886	170%	108%
2009	1,028,127	11,790,252	903	1%	2%
2010	1,024,762	16,506,710	1,161	-0.3%	29%
متوسط				37%	39%
2011	829,190	9,283,672	780	-19%	-33%
2012	1,282,583	9,485,976	849	55%	9%

2013	1,322,604	10,890,848	940	3%	11%
2014	1,217,527	11,479,354	937	-8%	-0.3%
متوسط				8%	-3%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2001-2015م.

ويعتري النشاط السياحي في اليمن مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرته على التوسع والنمو، تتمثل أهمها في الآتي (سعيد، 2022: 26):

- عدم تخصيص مناطق وأراضٍ محددة للاستثمارات السياحية.
- ضعف البنية التحتية والخدمات اللازمة الملائمة للاستثمارات السياحية وحركة السياحة بشكل عام كالاتصالات والمواصلات في مناطق الجذب السياحي.
- الإجراءات المطولة والروتين الحكومي.
- غياب قاعدة معلومات عن السياحة في اليمن من خلال موقع إلكتروني أو الربط الشبكي أو مراكز للاستعلامات والمعلومات السياحية.
- الاضطرابات السياسية والتي تعد من أهم معوقات السياحة إلى اليمن.
- إهمال حماية وصيانة المراكز التاريخية والثقافية.
- ضعف دور مجلس الترويج السياحي في تشجيع الاستثمار السياحي والترويج له وتنويع مجالاته.
- الافتقار إلى خطة إستراتيجية شاملة لتنمية السياحة وإلى دليل فرص الاستثمار في قطاع السياحة.
- غياب المكاتب السياحية اليمنية في الخارج ومحدودية دور السفارات في التسويق السياحي.

وحتى يتمكن قطاع السياحة من الوقوف على قدميه ويصبح قادراً على دعم الاقتصاد الوطني بتدفقات النقد الأجنبي، فإن الأمر يستلزم بعض الوسائل والأساليب التي من شأنها تنشيط الحركة السياحية عموماً، ومنها (سعيد، 2022: 26-30):

- وضع إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع السياحي في الجمهورية اليمنية وإعداد دليل فرص الاستثمار في قطاع السياحة.
- تشجيع الاستثمارات السياحية في مجال المنتجعات والقرى السياحية على الشواطئ والجزر.
- توفير خدمات البنية الأساسية الداعمة والجاذبة للاستثمارات السياحية.
- تحقيق الأمن والاستقرار وتثبيت سيادة النظام والقانون.
- تفعيل شبكة المعلومات والربط الشبكي بين الجهات ذات العلاقة بالاستثمار السياحي.
- تخصيص وتحديد وحجز الأراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية في مناطق الجذب السياحي وإسقاطها ضمن الخرائط العامة للتخطيط الحضري.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للسياحة لأداء المهام والاختصاصات المناطة به.
- إيجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص السياحي ومع المجتمعات المحلية والجهات ذات العلاقة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين صورة اليمن في الخارج لتصبح وجهة أساسية للسياح.

2. تحويلات العاملين في الخارج

تزايدت تحويلات المغتربين خلال الفترة 2001-2014، وارتفعت من (215474) مليون ريال عام 2001م إلى (267607) مليون ريال عام 2005م. وقد بلغ متوسط نموها 4% خلال الفترة 2001-2005، بينما تقلبت خلال الفترة الثانية 2006-2010م بين ارتفاع وانخفاض محققة زيادة إجمالية بنسبة 15% خلال هذه الفترة. وفي الفترة 2010-2014م حققت تحويلات المغتربين نمو بنسبة 39%، مرتفعة من (443479) مليون دولار عام 2011م إلى (11039452) مليون دولار عام 2014م، والذي يعزى إلى تزايد العمال اليمنيين المهاجرين إلى الخارج نتيجة انخفاض فرص العمل في الداخل.

وأياً كانت الوسائل أو القنوات التي تدفقت من خلالها التحويلات الخاصة، فإن تلك التحويلات قد شكلت المصدر الأساس للنقد الأجنبي من ناحية، ومن ناحية أخرى المصدر الرئيس لدخول عدد كبير من السكان. فرغم عدم تقييم الدور الفعلي لتحويلات العاملين في الخارج، إلا أنها قد أسهمت إلى حد كبير في دعم احتياجات اليمن من العملات الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية والاستثمار، وغدت تلك التحويلات

من أهم مصادر الدخل القومي، إضافة إلى مساهمتها في تكوين احتياطي العملات الأجنبية (قائد، 1999: 324-327). ويمكن تنمية هذا المصدر من خلال التركيز على تأهيل وتدريب العمالة اليمنية حتى تتمكن من مواكبة متطلبات سوق العمل في الخارج، بالإضافة إلى منح التسهيلات اللازمة للمغتربين فيما يخص الحصول على التأشيرات والجوازات وغيره من متطلبات السفر للعمل في الخارج.

وهناك العديد من الآثار الإيجابية لتدفقات النقد الأجنبي والتحويلات من العمالة اليمنية في الخارج (الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاغتراب العمالة اليمنية، .....: 27-28)، أهمها الآتي:

- تمثل تحويلات المغتربين بنداً مهماً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إذ تسهم بشكل كبير في توفير جزء كبير من النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات وخفض عجز ميزان الحساب الجاري.
- تمثل تحويلات المغتربين مصدراً مهماً لتمويل الاستثمار في اليمن.
- تقوم بدور مهم في دعم ميزانية أسر المغتربين وكذلك في التخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة والذي يتضح من خلال تزايد نسبتها إلى الاستهلاك الخاص.

جدول رقم (11): تدفقات تحويلات العاملين المسجلة خلال الفترة (2001-2014)*

السنة	التحويلات	معدل النمو	السنة	التحويلات	معدل النمو
2001	215,474	-5%	2009	309,477	-27%
2002	243,217	13%	2010	454,442	47%
2003	253,497	4%	متوسط		15%
2004	262,075	3%	2011	443,479	-2%
2005	267,607	2%	2012	1,123,471	153%
متوسط		4%	2013	753,624	-33%
2006	267,256	-0.1%	2014	1,039,452	38%
2007	278,347	4%	متوسط		39%
2008	421,886	52%			

كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2013-2019م.
* هناك تحويلات نقدية لا يمكن تقدير حجمها تتم خارج إطار الجهاز المصرفي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تناول البحث الصادرات وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دورها في تمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ووسائل تنميتها. وتتمثل أهم النتائج في الآتي:

- أن للصادرات دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال وظيفتها في توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة الاستثمارات التي تستلزم - مبدئياً على الأقل- استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا من الخارج، بالإضافة إلى دور النقد الأجنبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة احتياطيات الدولة من العملة الصعبة مما يساعد على استقرار أسعار الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وقد بيَن البحث أن لتنويع الصادرات دوراً مهماً في تقليل التقلبات الاقتصادية العالمية، ذلك أن حصر الصادرات في عدد محدود من السلع يجعل البلد أكثر تأثرا بمخاطر التقلب في أسعار صادراتها.
- أظهر البحث أن فجوة الادخار كانت الفجوة المسيطرة خلال العامين 2002م و2003م، بينما حققت الفجوات الثلاث فائضاً خلال الأعوام 2001م و2004م و2005م. وتبيَن أن فجوة التجارة الخارجية (النقد الأجنبي) كانت القيد الحاكم للاستثمار والنمو خلال الفترة 2006-2014م، أي أن القصور في موارد النقد الأجنبي كان من أهم القيود على الاستثمار والنمو في اليمن.
- وضح البحث هيكل الصادرات المنظورة ومدى الاعتماد الشديد على الصادرات النفطية في توفير النقد الأجنبي في اليمن، حيث بلغ متوسطها إلى إجمالي الصادرات 91% خلال الفترة 2001-2005م و89% و83% خلال الفترتين 2006-2010م و2011-2014م، على التوالي.

- رغم الانخفاض المستمر في إنتاج النفط، إلا أنه ما زال القطاع المهيمن على صادرات اليمن، مما يجعل حصيلة النقد الأجنبي عرضة للتقلب نتيجة لعدم التنويع في الصادرات.
- تبين أنه يمكن تمويل عملية التنمية في اليمن بالاعتماد على المصادر الذاتية للنقد الأجنبي (الصادرات) دون اللجوء إلى المنح والقروض، وذلك اعتمادا على الصادرات المنظورة (الزراعية، والسمكية، والنفطية) والصادرات غير المنظورة كالسياحة وتحويلات المغتربين، إذا ما تم إيلاء هذه القطاعات التصديرية أهمية بالغة باتباع الأساليب والوسائل اللازمة لتنميتها.
- أن هناك دور مهم للصادرات غير المنظورة في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب الصادرات المنظورة، وأنها مصدر منخفض التكاليف للنقد الأجنبي، فالأنشطة الخدمية قد لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة كما هو الحال في المشروعات الصناعية ،كونها تعتمد على الجهد الفكري والعملي أكثر من اعتمادها رأس المال الثابت والماكينات والمعدات، كما تتميز باعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى أنها تمثل الجزء الأكبر من الأنشطة السلعية التصديرية كخدمات التسويق، النقل البري والبحري والجوي، التعبئة والتغليف، الدعاية والاعلان، الشحن والتوزيع ... إلخ.

التوصيات

قدم البحث عند مناقشة تنمية الصادرات المنظورة وغير المنظورة بعض المقترحات المتعلقة بأساليب ووسائل تنمية تلك الصادرات. ومع ضرورة أخذ تلك المقترحات بعين الاعتبار، نركز على الآتي:

- الاهتمام بالدراسات والأبحاث المتخصصة التي لها علاقة بموضوع التنافسية للاستفادة من تجارب الدول في تنمية صادراتها.
- توجيه السياسات الاقتصادية (مالية ونقدية وتجارية) بما يخدم تطوير الصادرات والقضاء على الفجوات الثلاث (الموارد الذاتية والنقد الأجنبي ومالية الدولة).
- توفير قاعدة بيانات فنية وإحصائية تخدم قطاعات الزراعة والأسماك والنفط والسياحة وتحويلات المغتربين، وإتاحة كافة المعلومات الإحصائية عن القطاعات عبر المواقع الإلكترونية.

- الاهتمام بتأهيل الكادر الوظيفي من مهندسين وفنيين وإداريين ومحاسبين وغيره في كافة القطاعات التصديرية لمواكبة التطور في هذه المجالات وزيادة كفاءتهم الإنتاجية.
- إنشاء البنية التحتية اللازمة لتنمية الصادرات، كالنقل (الطرق والموانئ والجسور والمطارات)، والاتصالات وخدمات الماء والكهرباء وغيرها من الهياكل الأساسية.
- توفير الخدمات المتعلقة بتسويق الصادرات والترويج لها في الأسواق العالمية كالمشاركة في المعارض.
- وضع خطة إستراتيجية واضحة في تنمية الصادرات ضمن خطط التنمية، وذلك بصياغة أهداف محددة لتنمية الصادرات واختيار الأولويات في نطاق التخطيط الشامل ثم وضعها قيد التنفيذ.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات التصديرية وخلق بيئة استثمارية جاذبة كمنح التسهيلات والاعفاءات وتيسير الإجراءات الحكومية اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، والأهم من ذلك توفير الأمن والاستقرار السياسي.
- إنشاء هيئات ومراكز بحثية للقيام بالدراسات والبحوث الاستكشافية وإمدادها بالإمكانيات المادية والبشرية، للتمكن من الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.
- إيلاء الصادرات غير المنظورة أهمية توازي على الأقل أهمية الصادرات المنظورة، ففي الوقت الحالي أصبحت القطاعات الخدمية قطاعات رائدة قادرة على النهوض بالاقتصاد وانتشاله من دائرة التخلف.
- الاهتمام بالمغتربين ومتابعة أحوالهم ودراسة احتياجات أسواق العمل الخارجية ومن ثم وضع برامج تدريب وتأهيل تتناسب واحتياجات تلك الأسواق.
- الاهتمام بقطاع السياحة وتوفير عوامل الجذب السياحي المختلفة.
- وضع خطة إستراتيجية لتطوير الموانئ اليمنية بما يمكنها من استعادة دورها ومكانتها في التجارة العالمية.

الملاحق:

ملحق رقم (1): إجمالي الاستثمار والناتج المحلي والقومي خلال الفترة (2001-2014) بملايين الريالات

السنة	إجمالي الاستثمار	معدل النمو	الناتج المحلي	معدل النمو	الناتج القومي	معدل النمو
2001	403,565	13%	1895945	8%	1790172	9%
2002	457,263	13%	2150895	13%	2018966	13%
2003	608,142	33%	2486732	16%	2311023	14%
2004	690,480	14%	2885580	16%	2650049	15%
2005	974,448	41%	3646557	26%	3351002	26%
متوسط		**23%**		**16%**		**15%**
2006	1,121,344	15%	4495179	23%	4265586	27%
2007	1,378,156	23%	5099905	13%	4845838	14%
2008	1,534,091	11%	6072272	19%	5711289	18%
2009	1,239,261	-19%	5772915	-5%	5553524	-3%
2010	1,299,867	5%	6786814	18%	6410639	15%
متوسط		**7%**		**14%**		**14%**
2011	1,168,212	-10%	6644660	-2%	6167729	-4%
2012	1,326,845	14%	6875253	3%	6616146	7%
2013	1,141,249	-14%	7468564	9%	7143439	8%
2014	1,190,950	4%	7139534	-4%	6821020	-5%
متوسط		**-2%**		**1.5%**		**2%**

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2000-2019.

ملحق رقم (2): إجمالي مدفوعات الدين الخارجية، وتدفقات رأس المال للفترة (2001-2014) بملايين الريالات

السنة	مدفوعات الديون الخارجية J	تدفقات رأس المال للداخل F
2001	15606	110,778
2002	15,833	131,254
2003	13,979	146,274
2004	12,420	165,986
2005	13,538	178,739
2006	14,967	480,671
2007	16,270	504,001
2008	20,691	465,775
2009	21,818	251,566
2010	25,077	483,299
2011	39572	322,324
2012	38209	214,563
2013	40978	436,850
2014	59862	545,995

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2000-2019

ملحق رقم (3): العرض النقدي والتغير في العرض النقدي وإجمالي الصادرات والواردات والهبات والمساعدات النقدية للفترة (2001-2014) بملايين الريالات

السنة	العرض النقدي SM	التغير في العرض النقدي Δ Sm	الصادرات EX	الواردات IM	الهبات والمساعدات النقدية A
2001	589829	100291	569007	415899	6321
2002	712267	122438	585946	513026	7701
2003	855071	142804	684908	674128	8335
2004	974167	119096	753596	736533	18681
2005	1107281	133114	1074549	1029882	13736
2006	1413779	306498	1316198	1196811	15016
2007	1651337	237559	1256417	1693895	14727
2008	1877477	226140	1519159	2087876	14197
2009	2075799	198321	1270134	1861664	27607
2010	2266722	190923	1457814	2095057	34217
2011	2268233	1511	1523816	2037424	36279
2012	2756763	488530	1514516	2421391	487685
2013	3101563	344800	1565441	2888181	110251
2014	3106216	4653	1419398	3174323	271725

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2000-2019

المراجع

أولا: المراجع العربية :

- **الكتب:**

1. الشمري (وآخرون)، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية. الطبعة الأولى. دار الضياء للطباعة والنشر. جمهورية العراق.
2. بدران، أحمد جابر. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. ط1. د.ن. القاهرة. جمهورية مصر العربية.
3. بيج، ستيفن. (2008). إدارة السياحة (خالد العامري، مترجم). دار الفاروق للاستثمارات الثقافية. (العمل الأصلي نشر في 2007). القاهرة. جمهورية مصر العربية.
4. شافعي، محمد زكي. (1997). التنمية الاقتصادية. دار النهضة العربية. جمهورية مصر العربية.
5. عجمية (وآخرون)، (2005). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.
6. محمود، فؤاد مصطفى. (2004). موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات. المجلد الأول. شركة مطابع لوتس. جمهورية مصر العربية.
7. هاجن، افيريت. (1988). اقتصاديات التنمية (جورج خوري، مترجم) (عزمي طبه، محرر). مركز الكتب الأردني. المملكة الأردنية الهاشمية.

- **الرسائل العلمية:**

1. قايد، علي عبد الله. (1999). تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي في اليمن ودور النفط فيها حاليا ومستقبلا. [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.
2. دحو، سليمان. (2015-2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات -دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر. [أطروحة دكتوراة. جامعة محمد خيضر].

بسكرة. جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. Université Mohamed Kinder Biskra https://2u.pw/galxm

3. شتحونة، سهام. الزايز، نادرة. سليماني، نوال. (2016-2017). التسويق الدولي كرهان لتنمية صادرات المنتجات الزراعية – دراسة واقع تسويق منتوج البطاطا في الجزائر.]رسالة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي[. الوادي. جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. University of Eloued DSpasce https://2u.pw/Nois5

4. حويدر، فردوس يوسف عبدالله سعيد. (2012). التطبيق الإحصائي لاختباري جرانجر وجذر الوحدة في تقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي اليمني (دراسة قياسية للفترة 1990-2009م). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإدارية. جامعة عدن. عدن. الجمهورية اليمنية.

5. محي الدين، أمين محمد. (1998). القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية (قيد المدخرات المحلية أو قيد النقد الأجنبي). أطروحة دكتوراة غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.

6. البحر، علي عبدالرحمن. (1990). اكتشاف البترول وانعكاساته المستقبلية على اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.

7. سعيد، محمد أحمد غالب. (2022). فرص الاستثمار في قطاع السياحة بالجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة والاقتصاد. جامعة صنعاء. الجمهورية اليمنية.

- **التقارير والوثائق الرسمية:**

1. المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات. (د.ت). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاغتراب العمالة اليمنية. صنعاء. الجمهورية اليمنية.

2. مفلح، عمر سعيد. (2007). المترتبات الاقتصادية على سياسة الدولة التنموية في قطاع الزراعة والأسماك. العدد 44. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. مركز صنعاء. صنعاء. الجمهورية اليمنية.

3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. الخطة الخمسية الثالثة (2006-2010).صنعاء. الجمهورية اليمنية.

4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (2011-2015). صنعاء. الجمهورية اليمنية.
5. وزارة المالية. نشرة إحصائية مالية الحكومة. العدد 66 – الربع الأول 2017م. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
6. الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الإحصاء السنوي. (2000-2019). صنعاء. الجمهورية اليمنية.
7. وزارة الثروة السمكية. تقرير الزيارة الميدانية لقيادة وزارة الثروة السمكية للمحافظات الساحلية خلال الفترة من 2008/8/6م إلى 2008/8/28م. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
8. وزارة الثروة السمكية. الخطة المرحلية الثانية من الرؤية الوطنية 2021-2025م: مرحلة تحليل الوضع الراهن لوزارة الثروة السمكية. (2020). صنعاء. الجمهورية اليمنية.
9. وزارة الثروة السمكية. تقرير الوضع الراهن للقطاع السمكي. (2020). صنعاء. الجمهورية اليمنية.
10. وزارة الزراعة. كتاب الإحصاء الزراعي. (2000-2010). صنعاء. الجمهورية اليمنية.
11. وزارة النفط والمعادن. إحصاءات النفط والغاز والمعادن للفترة 2005-2012. صنعاء الجمهورية اليمنية.

- مواقع الإنترنت:

1. الكفري، مصطفى العبد الله. (2022، مارس 19). احتياطيات دول العالم من العملات الأجنبية. مدونة الحوار المتمدن. (https://2u.pw/1nxiX).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Nicholson, Brian. Sahay, Sundeep. Silva Leiser (Editor). (2009). Software Exports Development in Costa Rica: Potential for Policy Reforms. Information Technology for Development. Vol. 15 (1) 4-16.**
2. **Todaro, Micheal P. Smith, Stephen C. (2020). Economic Development. 13th Edition. Pearson Education Limited. Harlow. United Kingdom.**

3. **Bender, Dieter. Löwenstein, Wilhelm. (2005). Two-gap models: Post-Keynesian death and neoclassical rebirth. IEE Working Papers, No. 180. Ruhr-Universität Bochum. Institut für Entwicklungsforschung und Entwicklungspolik (IEE). Bochum.**
4. **Bacha, Edmar. (1989). A Three-gap model of foreign transfers and the GDP growth rate in developing countries. No. 221. Rio de Janeiro.**
5. **Akande, Emmanuel. (2010). The Two-gap model of economic growth in Nigeria: Vector Autoregression (VAR) approach. Presented at the 13th Annual..... .**